

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



عنوان المذكرة :

## الشراكة الأورومتوسطية - دراسة حالة الشراكة الأوروجزائرية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذة:

\* بوشناق لطيفة

إعداد الطالب:

\* بومحروق مفيد

لجنة المناقشة:

1-الأستاذة: بوالريب خديجة.....رئيسا

2-الأستاذة: بوشناق لطيفة.....مشرفا و مقررا

3-الأستاذ: بوالروايح اسماعيل.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

# شكر وتقدير

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" - صدق الله العظيم -  
فالحمد لله كما يليق بجلاله وعظيم سلطانه  
فهو الذي منحنا الصبر والعزيمة على إتمام العمل المتواضع  
ونسأله أو يوفقنا في كل ما هو خير لنا، وصلاة الله ورحمته وبركاته على صفوة  
عباده وخيراته خلقه محمد عبده ورسوله.

ومن دواعي العرفان بالجميل  
نتقدم بالشكر الجزيل إلى التي قامت بالإشراف على هذه المذكرة  
بتوجيهاتها وإرشاداتها الأستاذة المحترمة "بوشناق لطيفة"  
إلى كل من ساهم في تزويدنا بالعلم والمعرفة  
وتكوين مسارنا حتى النجاح  
جزاكم الله خيرا وجعلكم نورا لإنارة طريق أجيال المستقبل  
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
وأن يجعلنا ممن رضي الله عنهم

## مفيد

# خطة الدراسة

# خطة الدراسة

## مقدمة

### الفصل الأول: التطور التاريخي للشراكة الأورومتوسطية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني: الأسس العامة للشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

المبحث الثالث: مراحل ومسار العلاقات الأورومتوسطية

المطلب الأول: مراحل التعاون الأورومتوسطي قبل مؤتمر برشلونة

المطلب الثاني: ميكانيزمات وآليات التعاون الأورومتوسطي قبل مؤتمر برشلونة

المطلب الثالث: إعلان برشلونة كقاعدة للعلاقات الأورومتوسطية

خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: محاور ومجالات الشراكة الأورومتوسطية

المبحث الأول: المحور السياسي والأمني

المبحث الثاني: المحور الإقتصادي والمالي

المطلب الأول: منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية

المطلب الثاني: التعاون الإقتصادي والمالي

المبحث الثالث: المحور الإجتماعي والثقافي

المطلب الأول: الهجرة

المطلب الثاني: المجال الثقافي والحضاري

خلاصة الفصل

### الفصل الثالث: الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الأول: مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: من برشلونة إلى توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الثاني: الجزائر ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط

المبحث الثاني: مجالات وأبعاد الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: المجال السياسي والأمني

المطلب الثاني: البعد الإقتصادي والمالي

المطلب الثالث: البعد الإجتماعي والثقافي

المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطة على الجزائر

المطلب الأول:الإنعكاسات الإيجابية

المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية

خلاصة الفصل

خاتمة

مفلمة

### مقدمة:

إن الإهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا فترة الإستعمار وذلك وفق استراتيجيات رسمت معالمها بدقة ووضوح، لما تملكه هذه المنطقة من أهمية جيوسراتيجية بالنظر إلى توسطها لثلاث قارات، أوروبا إفريقيا وآسيا، وهو ما لم تغفله الدول الأوروبية والتي سارعت إلى وضع أسس اتفاقيات ومعاهدات سعيها منها إلى إحكام السيطرة على المنطقة خاصة في ظل التوسع الأمريكي ومن أهم وأبرز الإتفاقيات نجد إعلان برشلونة والذي وضع أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في منطقة المتوسط، وهو ما يمثل تحولا كبيرا في علاقات الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط الغير متوازنتين، نظرا للهوة الكبيرة التي تميز الشمال المتوسطي عن جنوبه وهنا تكمن أهمية الشراكة التي من شأنها أن تضع الآليات الممكنة لتجسير هذه الهوة والحد من الفوارق فيما بين الطرفين، وتقريب الشعوب والثقافات ورفع مستوى التعاون والتبادل التجاري.

ومن أجل تحقيق طموح وغايات الشركاء المتوسطيين، فقد تم وضع آليات ترتيبات ومبادرات داعمة لغرض الإلتزام بتلك الأسس وتحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتحقيق شروط تجارة متبادلة مرضية لشركاء المنطقة، ومن أهم الدول التي تعنى بهذه الشراكة الجزائر والتي تتطلع وتطمح إلى شراكة أوسع وأشمل في ظل الإمكانيات والفرص التي تؤهلها إلى أن تلعب دورا هاما في المنطقة المتوسطية، من أجل خلق تنمية مستدامة تمكنها من اللحاق بالركب المتقدم في المنطقة.

### ❖ أهمية الموضوع:

نظرا لما يطبع العلاقات الدولية اليوم من تكتلات واتحادات في كل الميادين السياسية ، الإقتصادية،الإجتماعية ،تعتبر الشراكة الأورومتوسطية وبالأخص الشراكة الأوروجزائرية موضوع ذا أهمية بإعتبار أن الشراكة هي إحدى أهم الآليات الممكنة للدول النامية للحاق بالركب المتقدم.

### ❖ أهداف الموضوع:

يهدف الموضوع أو الدراسة إلى محاولة معرفة الهدف الحقيقي من الشراكة الأوروجزائرية، ومعرفة مدى استفادة الطرف الجزائري خاصة من عملية الشراكة.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية: يعود اختيارنا للموضوع أساسا إلى اعتبار أن الدراسة محل اهتمام دائم ومتواصل للباحثين في هذا الشأن وكذلك على أهمية الشراكة الأوروجزائرية ومحاولة الإطلاع على حقائقها وأهدافها وانعكاساتها على الجزائر.
- الأسباب الذاتية: تتمثل في الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط ودورها وتأثيرها على العلاقات الدولية، ولأن الموضوع يدخل ضمن التخصص فهو ذو طابع حيوي متجدد ومتواصل ويشمل عدة مجالات، وبالأخص أن البلد أو الحالة المعنية بالموضوع هي الجزائر هذا ما جعلنا نختار الدراسة ونبحث فيها.

❖ إشكالية الدراسة: للبحث أكثر و محاولة فهم الموضوع تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى حققت الشراكة الأورومتوسطية وضمنها الشراكة الأوروجزائرية الأهداف التي كانت تتطلع إليها الجزائر؟

وتتدرج ضمنها الإشكاليات الفرعية التالية:

- 1- فيما تكمن الأهمية الجيوسياسية والإقتصادية للمنطقة المتوسطية؟
- 2- ما هي أهم المحاور والمجالات التي قامت عليها الشراكة الأوروجزائرية؟
- 3- ما هي الإنعكاسات والتأثيرات التي أفرزتها الشراكة الأوروبية على الجزائر كدولة شريكة في هذه العملية؟

❖ حدود الموضوع: تركز الدراسة على أهم المجالات، الأبعاد والمحاور التي قامت عليها الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية منذ استقلال الدول الجنوبية للمتوسط وعن انعكاسات عملية الشراكة على الجزائر إلى يومنا هذا.

ولإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضية التالية:

مشروع الشراكة الأوروجزائرية حسب ما أفرزته هذه العملية من انعكاسات وتأثيرات ملموسة في الواقع، لم يكن عند مستوى تطلعات كلا الجانبين الأوروبي والجزائري وذلك لوجود تباين وفوارق كبيرة بين الطرفين، مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الشراكة الأورومتوسطية.



وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- تعتبر المنطقة المتوسطية الجنوبية مورد هام ورئيسي للدول الأوروبية نظرا لما تملكه من أهمية كبيرة في كل المجالات.
- 2- يأخذ البعد السياسي الأمني والإقتصادي حصة كبيرة من اتفاقيات التعاون والشراكة بين الطرفين، وبدرجة أقل الجانب الإجتماعي والثقافي.
- 3- تعتبر الجزائر من بين أبرز الدول المتأثرة بعملية الشراكة، سواء كانت التأثيرات إيجابية أو سلبية.

#### ❖ مناهج الدراسة:

- 1- المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها على أسس علمية منهجية دقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، حيث استعملنا هذا المنهج في دراستنا للتطور والمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية والأوروجزائرية.
- 2- المنهج الوصفي التحليلي: يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة معينة للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، يستعمل خاصة في دراسة الحالات حيث يتم التعمق والتحليل في كل عامل من عوامل الدراسة، وقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لحالة الشراكة الأوروجزائرية والإهتمام بأهم النقاط والتطرق إلى أهم الإتفاقيات والإجتماعات التي كانت تتم في عملية الشراكة.

#### ❖ الدراسات السابقة:

- 1- الدراسة المنشورة سنة 2013-2014 بعنوان الجزائر في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، من طرف تامغارت اسمهان رسالة دكتوراه، والتي تطرقت إلى العلاقات والمعاملات التي حضيت بها الجزائر من طرف الإتحاد الأوروبي.
- 2- الدراسة المنشورة بعنوان خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية من طرف أحمد كاتب، كتاب منشور بالجزائر، والذي تطرق فيه الكاتب إلى الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، وإلى أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على منطقة حوض المتوسط، ثم إلى خلفيات وأبعاد الشراكة الأورومتوسطية.

3- الدراسة المنشورة بعنوان الشراكة الأورو جزائرية، من طرف عبد الله بن عبيدة عبارة عن مقالة سنة 2006، أين تطرق الكاتب إلى الأهداف التي تسعى إليها الجزائر وعن ماذا تريد الجزائر وماذا تستفيد من هذه العملية؟

4- الدراسة المنشورة بعنوان تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، مقالة منشورة في المجلة العربية للعلوم السياسية من طرف الكاتب هاني الشميطلي سنة 2008، حيث ركزت الدراسة على أهمية الدخول في عملية الشراكة للبلدان الجنوبية للمتوسط خاصة البلدان المغاربية خاصة في ظل التوجه العالمي نحو التكتلات والأحلاف في كل المجالات السياسية الإقتصادية، العسكرية والثقافية.

5- الدراسة المنشورة بعنوان الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط 1995-2009، أطروحت دوكتوراه في العلوم السياسية للباحث عبد النور خليفي سنة 2013-2014 تطرق فيها الكاتب إلى الخلفيات والأهداف التي جاء بها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط .

❖ **صعوبات اختيار الموضوع:** لقد واجهتنا صعوبات عدة في بحثنا حول الموضوع لا تختلف في مجملها عن تلك التي تواجه أي باحث في موضوع جديد من صعوبة الترجمة، ونقص المراجع الحديثة المسيرة للموضوع، ونزرة الإحصائيات أو المعلومات الدقيقة وصعوبة الحصول عليها.

❖ **تقسيم البحث:**

لمعالجة هذا الموضوع على أكمل وجه تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للشراكة وذلك لمعرفة وفهم هذه العملية، ثم أهمية الشراكة بالنسبة للمنطقة، ومنها إلى مسار وتطور العلاقات الأورومتوسطية.

أما الفصل الثاني تم فيه التطرق للمحاور ومجالات الشراكة الأورومتوسطية، حيث تمت فيه الإشارة إلى أهم المجالات الثلاث، السياسية، الأمنية، والإقتصادية، المالية والاجتماعية، الثقافية، وذلك بغية فهم مرتكزات العملية.

وفي الفصل الثالث والذي يعتبر من أهم الفصول في الدراسة سيتم التطرق إلى الشراكة الأوروبية الجزائرية أين تم البحث في موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية من كل جوانبها وأبعادها وتم التطرق خاصة إلى تأثيرات الشراكة على الطرف الجزائري خاصة.

ويختتم البحث بخاتمة عامة تعرض فيها أهم النقاط التي تم تناولها إضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها والإقتراحات التي نرى أنها ضرورية لنجاح هذه العملية والإستفادة منها خاصة للطرف الجزائري.

# الفصل الأول

## التطور التاريخي للشراكة الأورو متوسطية

## التطور التاريخي للشراكة الأوروبية المتوسطية

في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى الشراكة بالمفهوم الواسع وإلى مصطلح الشراكة الأوروبية المتوسطية جذورها التاريخية، أهدافها، خصائصها وأهميتها، ثم إلى مراحل ومسارات الشراكة الأوروبية المتوسطية.

### المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

نتطرق في هذا المبحث إلى الأهمية الجيوسياسية والإقتصادية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مبرزين في ذلك ثقل ووزن المنطقة على الساحة العالمية.

### المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط

البحر الأبيض المتوسط هو البحر الذي يتوسط القارات الثلاثة، إفريقيا، أوروبا وآسيا أو البحر الذي يتوسط الأرض (في العالم القديم) والإسم المعروف به الآن مشتق من كلمتين هما ميدياس (medius) أي المتوسط تيراو (terra) أي الأرض.<sup>(1)</sup>

### أولاً: الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط

البحر الأبيض المتوسط بحر متاخماً للمحيط الأطلسي، يقع بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا، مشكلاً شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و30 درجة شمالاً وخطي طول 5.50 غرباً و36 شرقاً وتبلغ مساحته 2966000 كلم<sup>2</sup>، هذا ويمكن أن نضيف إلى الحوض المتوسط كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000 كلم<sup>2</sup>، والذي يعتبر امتداد له وبالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته 1400 كلم<sup>2</sup> فتصبح المساحة الكلية للبحر المتوسط 3475400 كلم<sup>2</sup>.<sup>(2)</sup>

ويبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلاً بحرياً مشكلاً الخط المستقيم جبل طارق-بيروت أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلاً بحرياً بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بور سعيد المصري و410 أميال بحرية من ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية في

<sup>(1)</sup> البحار والمحيطات. سلسلة كتاب المعرفة، جنيف، نشر شركة ترادكيسم، د ت ن، ص 22.

<sup>(2)</sup> أسامة فاروق مخيمر، "تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الإجتماعية والإقتصادية". المستقبل العربي، السنة 2، ع 7، ماي 1979، ص 9.

الجزائر، هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة عن الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر المتوسط فإنه يكاد يكون مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق الذي يصل إلى المحيط الأطلسي وقناة السويس إلى البحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندي عن طريق باب المنذب.

إضافة إلى هذين المنفذين يمكن اعتبار المنافذ التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، حيث يتصل الإثنان عبر مضيق الدردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5.6 و 13 كلم، فبحر مرمرة ثم مضيق البوسفور الذي يبلغ طوله حوالي 26 كلم.

يتميز البحر الأبيض المتوسط كذلك بخاصية جيولوجية لها تأثير كبير على أهميته الجيوستراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود نقاط الخناق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية، وإذا كان مضيق جبل طارق غربا والمضائق التركية (البوسفور والدردنيل) شرقا وقناة السويس جنوبا تمثل أهم نقاط الخناق في البحر المتوسط فإن ثمة نقاط أخرى لا تقل أهمية عن الأولى.<sup>(1)</sup>

هناك نقاط أخرى تتموضع في وسط الحوض لتشكل الفاصل الطبيعي بين الحوضين هذه النقاط هي: مضيق صقلية بين جزيرتي صقلية شمالا وتونس جنوبا، مضيق ميسينا (messine) بين شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية ومضيق أوترانتو (otrantto) بين إيطاليا وألبانيا ويعتبر هذا المضيق بوابة البحر الأدرياتيكي

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة سابقا ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط وعلاقتها البيئية عبر مختلف العصور إلى وقتنا الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أولها منفذ بحري على هذا البحر هي دولة متوسطية، فإن المعيار الإستراتيجي أهمية تجعل الحوض يتوسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي والإستراتيجي وهو ما يعطيه أهمية سياسية إستراتيجية.<sup>(2)</sup>

(1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

الجزائر، 2000-2001، ص 14.

(2) أحمد كاتب، نفس المرجع، ص 15.

ثانيا: الخصائص السياسية والإستراتيجية للدول المتوسطية

حسب المعيار الجغرافي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين، في قارة إفريقيا توجد كل من: الجزائر، مصر، تونس، ليبيا، والمغرب وفي أوروبا توجد كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان أما في قارة آسيا فهناك: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، فلسطين، بينما الدولتان الجزيرتان هما قبرص ومالطا وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. (1)

لكن الإشكال القائم يدور حول مدى متوسطة بعض الدول التي لا تستوفي شروط المعيار الجغرافي، لكن الجوار والمصالح الحيوية جعلتها تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطية.

في هذا الصدد اختلف الباحثون في إدراج الدول المطلة على البحر الأسود ضمن الدول المتوسطية، فإذا كانت هذه الدول (بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا وجيورجيا) غير متوسطة بالمعيار الجغرافي، باستثناء تركيا ذات الوجهتين الأسود والمتوسط فإن بعض الباحثين كمحمد صابر عنتر يعتقدون أنها دول متوسطة كون البحر الأسود جزءا من البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى هذا يمكننا إدماج دول أخرى لها صلة وطيدة بدول البحر الأسود ودول البحر المتوسط على حد سواء، كإيران أذربيجان وأرمينيا التي ترتبط اقتصاديا وسياسيا وحضاريا بدولة أو مجموعة من الدول المذكورة أعلاه. (2)

على نقيض هذا الرأي يرجع الباحث المصري أسامة فاروق مخيمر القول بأن دول البحر الأسود ليست دولا متوسطة بالرغم من كونه من الناحية الجغرافية امتداد للبحر الأبيض المتوسط، لكنه كبير مساحته يعتبر مستقلا بذاته، كما أنه ينفصل عن البحر المتوسط بمضيق البوسفور والدردينيل مما يرجع استقلاليتها. (3)

لكن عند الأخذ بالمعيار الإستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية والذي يقول بوجود مجموعة من العلاقات والإرتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والإقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من

(1) أحمد كاتب، نفس المرجع، ص 16.

(2) هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط. مرجع سابق، ص 145.

(3) أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص 46.

الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية بتعريفها الجغرافي وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط، فيمكننا أن نشمل ليس فقط دول البحر الأسود وإيران ضمن الدول المتوسطية بالمعيار الإستراتيجي وإنما نضيف إليها دولاً أخرى كالأردن الذي لا تفصله عن البحر المتوسط سوى 40 كلم، هي عرض الترابين الفلسطيني والإسرائيلي، السودان الذي تربطه بمصر علاقات خاصة تجعله يعتمد عليها في تبادلاته التجارية، إضافة إلى منفذه على البحر الأحمر - بورسودان - الذي يتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، موريتانيا بحكم انتمائها لإتحاد المغرب العربي وعلاقاتها الخاصة مع كل من الجزائر، المغرب، فرنسا وكذلك البرتغال الذي بالرغم من واجهته الأطلسية فإن جل مصالحه سواء كانت سياسية، اقتصادية أو ثقافية هي صوب القارة الأوروبية شرقاً والبحر المتوسط جنوباً. (1)

### المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لإقتصاد الدول الغربية الصناعية وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، تونس) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمانستان وكازاخستان) وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مروراً بقناة السويس ومضيق جبل طارق، كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثالثة، الأطلسي، الهندي والهادي يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية. (2)

هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، وإنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم، ومع ظهور الحركة الإستعمارية والديناميكية التي ولدتها بداية القرن 19 أدت إلى اهتمام الدول الكبرى بحوض البحر المتوسط كونه الطريق الأقرب إلى مستعمرات فرنسا

(1) أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 17.

(2) محمد أزهري سعيد السماك، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله. المستقبل العربي، سنة 15، العدد 162، أوت 1992، ص 26.



وبريطانيا في إفريقيا وآسيا، هذا التنافس الإستعماري كان وراء شق قناة السويس سنة 1869م، لترتبط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.

بعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20 في إيران والعراق ثم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية وأخيراً في شمال إفريقيا في الخمسينات تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا) إلى المنطقة للتقيب عن النفط وتكريره وتأمين نقله نحو بلدانها وكذلك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها، ومنذ بداية استخراج هذه المادة الأولية الهامة حتى الخمسينيات والستينيات من القرن 20 م قامت الشركات النفطية الأنجلو سكسونية والهولندية المعروفة بالأخوات السبع (les sept soeur) المتحكمة في 90% من الإنتاج العالمي باحتكار نقلها وتسويقها على حساب مصالح الدول المعنية وشعوبها.

يعتبر الأمن الطاقوي الأوروبي عصب العلاقات الأوروبية العربية على العموم، ومع دول المغرب العربي على وجه الخصوص، إذ تمثل الاحتياطات العربية 58 بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط نصيب دول المغرب العربي منها يبلغ 4 بالمائة، أما الاحتياطات الغازية فان الجزائر ثالث ممول لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج.

إلا أن كشوفات الغاز والنفط الأخيرة شرق المتوسط أدت إلى فتح آفاق جديدة في المنطقة الاورومتوسطية، سينتج عنها إعادة رسم العلاقات الاقتصادية وكذا إعادة رسم الخارطة الجيواستراتيجية للمنطقة مستقبلا.

حيث قدر تقرير لهيأة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 وجود احتياطي أولي قدر بنحو 3455 مليار متر مكعب من الغاز، و 1.7 مليار برميل من النفط، قبالة سواحل إسرائيل وقطاع غزة وقبرص وسوريا ولبنان، قبل أن تؤكد نفس الدراسات في تقييم جديد حول حوض دلتا النيل وجود 6.320 متر مكعب من الغاز و 7.6 مليار برميل من النفط وسوائل الغاز.

وتشهد المنطقة منذ الإعلان هذه الاكتشافات الطاقوية، إعادة اصطفاف وتركيب للتحالفات في المنطقة، من اجل إعادة صياغة الخارطة الطاقوية في المنطقة، ومن المحتمل أن يفتح هذا الملف آفاق واسعة لتعزيز الشراكة الاورومتوسطية، مع دخول إسرائيل على الخط الطاقوي من خلال الحقول الطاقوية المشتركة واستغلال الأمر لتدفع مسار التطبيع في إطار الشراكة الاورومتوسطية.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup>ابراهيم قلاوز، الشراكة الأوروبيةمتوسطية ورهانات الأمن في المنطقة.التجديد العربي، الجزائر 2014 .

### المبحث الثاني: الأسس العامة للشراكة الأوروبية المتوسطية

في هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الشراكة والشراكة الأوروبية المتوسطية بشكل خاص وإلى الخصائص والأهداف التي جاءت لتحقيقها سواء من الجانب الأوروبي أو من الجانب الآخر وهي الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

#### المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية

قبل التطرق إلى مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية، يجب أولاً أن نعرف مامعنى الشراكة بشكل عام.

#### أولاً: تعريف الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوماً حديثاً إذ تعرف الشراكة "بأنها نظام يجمع المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات.<sup>(1)</sup>

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيراً من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوماً دقيقاً فهي تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي تعتبر الشراكة الإستراتيجية الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص (spécialisation)، وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

وبشكل عام الشراكة هي اتفاق بين عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة لكل شريك، وهذا العمل الجماعي المشترك يتم على أساس تعاقد بين الأطراف المشاركة وإن اختلفت دوافعهم ومصالحهم بمعنى آخر

(1) Marie Françoise labouz , **le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, conflits et convergences**.BryulantBruscelles, 2000, p 48.

التعاون مع أطراف أخرى لتحقيق هدف أو أهداف لا نستطيع تحقيقها بمفردنا مطلقا ولا نستطيع الوصول إلى النتائج المرجوة منها بالعمل المنفرد.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر وتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الإتفاق حول أدنى المرجعيات المشتركة ( les références communes) التي تسمح بالتفاهم والإعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- يجب أن تكون هنا علاقات متكافئة بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجيا أو دراية أو معرفة...الخ.
- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشتركة على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء.

<sup>(1)</sup>أفلاح صباح، دور الشراكة الأوروبية متوسطة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 41.

- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفية المعنية بالتعاون. (1)

### ثالثاً: مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية

تمثل الشراكة الأوروبية المتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية آسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة حول الإتحاد الأوروبي في غرب المتوسط سواء كانت متوسطة أو غير متوسطة طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل. (2)

فالشراكة الأوروبية المتوسطية هي نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية، والشراكة في هذا الصدد عبارة عن مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة، جاءت لتكثيف التدعيم الأوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الإقتصاد العالمي وفقا لمنطق الإنفتاحا لإقتصادي السياسي والإجتماعي. (3)

في حين تنظر الدول الواقعة جنوب المتوسط إلى الشراكة على أنها وسيلة أساسية لمواكبة التغيرات والتحولات الجديدة في المنطقة، مما يلزمها بمباشرة إصلاحات وتغييرات في بنيتها السياسية والإقتصادية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة.

### المطلب الثاني: الجذور التاريخية للشراكة الأوروبية المتوسطية

إن الجذور التاريخية لموضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية تعود إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي وبالتحديد عند إبرام معاهدة روما سنة 1957 والتي تنص في المادتين 277، 238 على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي انضمت إلى المعاهدة والدول النامية الحديثة

(1) فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين. إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 24.

(2) محمد بولعلس، الآثار الاقتصادية لإنضمام الدول المغربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 57.

(3) فلاح صباح، دور الشراكة الأوروبية المتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سابق، ص 50.

العهد بالإستقلال والتي من بينها دول جنوب وشرق المتوسط لتحديد إجراءات تحرك السلع والخدمات بينها ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط إلى ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** باستثناء الجزائر التي استفادت من علاقات تفضيلية منذ 1957 إلى غاية 1962، باعتبارها مقاطعة فرنسية، حافظت على هذا الإمتياز إلى غاية 1963 لتبدأ مفاوضات استمرت حتى عام 1965، دون أن يصل الطرفان إلى أي اتفاق.

ثم تظهر خلال هذه المرحلة اتفاقيات للتعاون بين دول جنوب المتوسط والمجموعة الأوروبية، رغم أن بعض من هذه الدول قد طلبت فتح باب التفاوض مثل تونس والمغرب منذ 1963، ليتم الإتفاق بين الأطراف المعنية سنة 1965.<sup>(1)</sup>

**المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بما يعرف بالسياسة المتوسطية الشاملة والتي تبنتها المجموعة الأوروبية سنة 1972 بهدف المساهمة في تنمية حوض المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري وفتح أسواق المجموعة الأوروبية لصادرات تلك الدول، والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الإتفاقيات الثنائية.

ركزت على عدد من الدول المتوسطية هي تونس والمغرب اللتان وقعتا في أفريل 1976 والجزائر في نفس السنة ووقعت كل من مصر، الأردن، وسوريا في جانبي 1977، ولبنان في ماي 1977.

وكانت المجموعة قد أبرمت اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت من خلاله أفضلية جمركية، ثم إبرام اتفاق تعاون أكثر توسعا مع تركيا حصلت من خلاله على امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى مساعدات مالية هامة، وهو ما جعل من الإتفاقيات السابقة مع الدول العربية المتوسطية جد محدودة.<sup>(2)</sup>

**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر سنة 1990 إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية من خلال صياغته لما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة وذلك في ظل متغيرات

(1) هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم

الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 50.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

عالمية سياسية واقتصادية منها انهيار المعسكر الإشتراكي، وتحول أغلب الإقتصاديات الإشتراكية إلى اقتصاد السوق والتوجه نحو التكتلات الإقتصادية.<sup>(1)</sup>

أما المتغيرات الإقليمية فتمثلت في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرقي المتوسط نتيجة استمرار مستويات التسلح واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا.

ومع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، دعا المجلس الوزاري الأوروبي "بكورفو" باليونان في جوبلية 1994 للجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أروومتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق هذه السياسة على المدى القصير والمتوسط، وبناءا عليه عقد مؤتمر للمجلس الأوروبي في مدينة كان يومي 26، 27 جون 1995، أشار إلى أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي المتعدد الأطراف ودعا البلدان الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط إلى العمل معا على مدى أكبر لجعل حوض المتوسط منطقة تبادل وحوار ضامن للسلام والإستقرار والرفاهية واصفا ذلك بأنه سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب تشكل مقابلا لسياسة الإنفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي تماسكه الجسوسياسي.<sup>(2)</sup>

ومن ثم جاء انعقاد مؤتمر القمة الوزاري الأروومتوسطي ببرشلونة يومي 27-28 نوفمبر 1995، وتبنى الإتحاد الأوروبي وشركاته المتوسطيين في نهاية الإجتماع ما عرف بإعلان برشلونة، والذي تضمن موافقة المشاركين على إقامة شراكة أوروبية متوسطية عبر حوار سياسي معزز ومنظم وتنمية التعاون الإقتصادي والإجتماعي.<sup>(3)</sup>

وفي إطار المؤتمر أبرمت اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على نحو ي

وضعه الجدول التالي:

(1) هاني الشميطلي، تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط. المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19، 2008،

ص ص 147، 148

(2) مهدي الحافظ، الشراكة الإقتصادية العربية-الأوروبية: توقعات وتجارب. دار الكنوز الأدبية، لبنان، 2000، ص

106.

(3) هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 53.

الجدول رقم (01): تاريخ انضمام الدول المتوسطية وتوقيعها على اتفاق الشراكة ودخولها حيز

النفاذ

الدخول حيز التنفيذ	التوقيع على الإتفاقية	البلد
01 سبتمبر 2005	22 أبريل 2002	إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية
01 جوان 2004	25 جوان 2001	الجزائر
01 جوان 2000	20 نوفمبر 1995	مصر
01 ماي 2002	20 أكتوبر 1995	إسرائيل
01 ماي 2002	17 جوان 2002	الأردن
01 ماي 2002	19 أكتوبر 2004	لبنان
01 مارس 2000	26 فيفري 1996	سوريا
01 مارس 1998	17 جويلية 1995	المغرب
25 جوان 2001	24 فيفري 1997	تونس
31 ديسمبر 1995	06 مارس 1995	الأراضي الفلسطينية
		تركيا
		إتفاقية شراكة مؤقتة في انتظار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية
		إتفاقية المرحلة الأخيرة للإتحاد الجمركي

المصدر: ميموني سمير، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات والواقع، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005-2006، ص 86.

#### المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

لقد كان للشراكة أهدافا من جانب الطرف الأوروبي وكذلك من جانب الآخر للمتوسط العربي وتتمثل أهداف الجانب الأوروبي فيما يلي:

دعم الإقتصاد الأوروبي في المرتبة الأولى في ضوء حماية ودعم مصالح الشركات الأوروبية مع الإعتراف بأن الدول المتوسطية هي أكبر الشركاء التجاريين للمجموعة الأوروبية وبالتالي الحفاظ على أمن أوروبا.

إن الضغوط التي خلقتها مشكلة الهجرة من الدول المتوسطية خاصة الشمال إفريقية إلى أوروبا دفع بالمجموعة الأوروبية إلى التفكير في الإسهام في تنمية الدول اقتصاديا واجتماعيا حتى تتمكن من إيقاف سبيل الهجرة القادمة إليها من دول المتوسط، والذي يشكل ضغطا كبيرا عليها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

كما أن الطرف الأوروبي أقدم على هذه الشراكة لضمان استيعاب أسواق هذه الدول لزيادة صادراتها الصناعية والخدمية والتكنولوجية.<sup>(1)</sup>

كما أن الخوف الذي أبدته دول حوض المتوسط من تنامي النزاعات العرقية وتضارب مصالح الدول الكبرى على الأسواق المتوسطية، وإفصاح الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج الثانية عن نيتها في مواصلة التزاماتها الأمنية في حوض المتوسط، أعطى الدول الأوروبية المتوسطية خاصة فرنسا، إسبانيا وإيطاليا شعورا بأن مصالحها في المنطقة الإستعمارية التاريخية أصبحت مهددة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بفعل سياستها الجديدة داخل الحوض والتي تستند أساسا على مفهومها الإستراتيجي الجديد الذي أفصحت عنه في لقاء حلف شمال الأطلسي في روما 1991.<sup>(2)</sup>

وتسعى الدول المتوسطية خاصة الدول العربية من وراء الشراكة أساسا إلى الإرتباط بوحدات تعتبر من أكبر القوى الإقتصادية العالمية المحركة للتنمية والإندماج في الإقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف ظهور تجمعات كثيرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا والإتحاد الأوروبي ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعاً مميّزا لمنتجات الدول العربية ودعم عمليات التحرير والإصلاح الإقتصادي، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في هذه الدول ومن بين الأهداف المرجوة التي تسعى إليها الدول العربية من خلال هذه الشراكة نجد:

- الإستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها، وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات العربية بسبب السياسة الحمائية المشتركة التي تطبقها دول المجموعة على منتجاتها الزراعية.

<sup>(1)</sup> بوليسل محمد، مرجع سابق ص 65.

<sup>(2)</sup> بموجب هذا المفهوم أصبح باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل عسكريا في أي منطقة خارج المجال الأطلسي العسكري، والتي تستهدف نزاعات مسلحة.



- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية منها.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا، وذلك من خلال إقامة المشاريع الإستثمارية الأوروبية في الدول المتوسطية وخاصة العربية.<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> يوليسل محمد، مرجع سابق، ص 66.

### المبحث الثالث: مراحل ومسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

اهتمت الجماعة الأوروبية ومنذ فترة طويلة بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية وجيوستراتيجية، لكن لم يكن هناك اتفاق بين هذه الدول حول الصبغة أو الإطار المؤسسي الأنسب لهذه العلاقة، فبينما اقترحت بعض الدول مثل فرنسا في مرحلة ما صبغة محدودة النطاق تقتصر على دول غربي المتوسط، اقترح بعضها الآخر مثل إسبانيا صبغة أشمل تتضمن تأسيس منتدى متوسطي تشارك فيه كافة دول الإقليم المتوسطي، وكان لكل دوافعه وأسبابه، لذلك يعتبر ظهور بعض العوامل والمتغيرات في مرحلة التسعينات أدت بالدول الأوروبية إلى ضرورة بلورة سياسة متوسطية مشتركة وشاملة تحتوي هذه التغيرات ومن أهم هذه العوامل نجد:

- أتاح انهيار الإتحاد السوفياتي فرصة لجعل حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية بعد أن كان منطقة للصراع على النفوذ بين المعسكرين.
  - أزال تعاضم الآمال في تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية عقبة كبيرة كانت تحول دائما دون تطوير التعاون المتوسطي.
  - أدى تغيير موازين القوى داخل أوروبا بعد تحقيق الوحدة الألمانية وحسم قضية توسع الإتحاد الأوروبي وانفتاحه على دول وسط وشرق أوروبا إلى زيادة إحساس البعض بالحاجة إلى سياسة أوروبية متوسطية لموازنة الإندفاع نحو الشرق والشمال وتعاضم النفوذ الألماني هناك.<sup>(1)</sup>
- في سياق هذه التحولات انعقد في ملقا عام 1992 المؤتمر البرلماني لدول المتوسط ممهدا الطريق أمام انعقاد مؤتمر برشلونة لعام 1995، الذي ضم وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي مع نظرائهم من الدول المتوسطية الأخرى، وتعتبر الوثيقة التي صدرت في هذا المؤتمر "إعلان برشلونة" هي الركيزة الأساسية للسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي.

(1) خلفه نصير، اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغربية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011-2012، ص 33.

المطلب الأول: مراحل التعاون الأوروبي المتوسطي قبل مؤتمر برشلونة

أولاً: السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (1969-1973)

إن الخطوات الأولى للتعاون بين المجموعة الأوروبية والصفة الجنوبية لحوض المتوسط تعود إلى سنة 1957، وهي السنة التي تم فيها تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 25 مارس 1957، بموجب اتفاقية روما، وحجر الزاوية في السياسة المتوسطية هو عقد اتفاقيات تربط هذه البلدان بدول الجماعة، بعض هذه الإتفاقيات تقوم على قوائم من السلع والبضائع بين هذه الدول والجماعة تسري عليها السياسة التفضيلية، وبعضها الآخر يسعى لإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول حيث يمكن لأي دولة الإنتساب للجماعة، وهي حالة من حالات العلاقات الوثيقة التي تتعدد المعاملات التفضيلية.<sup>(1)</sup>

ثانياً: السياسة الشاملة المتوسطية (1976-1987)

بداية من سنوات السبعينيات أعادت المجموعة الأوروبية هيكله سياستها المتوسطية لتظهر في شكل جديد عرف باسم "السياسة المتوسطية الشاملة" تم تبنيها في قمة باريس 19 أكتوبر 1972 لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن مع استثناء تركيا واليونان، فمن حيث عدد الدول نجدها شملت ثمانية دول منها سبعة دول عربية: تونس، المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، سوريا، لبنان.

أما من حيث مجالات التعاون نجدها شملت المبادلات التجارية والتعاون المالي، المساعدات التقنية وتدابير في المجال الإجتماعي خاصة المتعلقة بالعمالة المهاجرة وقد كان لآثار الاقتصادية للسياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة تجاه بلدان المغرب العربي خاصة الجزائر، تونس والمغرب، تأثير محدود حيث اقتصر على مجموعة من المبادلات التجارية، لتشجع المجموعة الأوروبية في تبني السياسة الجديدة اتجاه الدول المتوسطية والتي امتدت من 1976 إلى 1987.

(1) خلفه نصير، نفس المرجع، ص 34.

تميزت هذه السياسة بتوسيع مجال الإتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط من ناحيتين من حيث عدد الدول، أو من حيث تنوع المجالات التي شملتها. (1)

### ثالثاً: السياسة المتوسطية المتجددة ( 1988-1995 )

على إثر التفويض الذي صادق عليه المجلس الأوروبي لمدينة ستراسبورغ في ديسمبر 1989 تولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ليوم 22 ماي 1990، وعلى أساس تشخيص الوضع القائم في منطقة البحر المتوسط، تم ضبط صيغة نهائية لسياسة متوسطية متجددة، أكدت بمقتضاها على أن تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يعرض أمن أوروبا للخطر.

تجسدت السياسة المتوسطة المتجددة والمحددة من قبل المجلس الأوروبي عام 1991 بالتوقيع على بروتوكولات اتفاق بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية، والتي لا تختلف على البروتوكولات السابقة وأهم تغير حملته هذه السياسة هو رفع الغلاف المالي *enveloppe financier* كما شمل تعديل في نظام المبادلات التجارية لفتح متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطية، وإدخال محورين جديدين للتعاون الأوروبي المتوسطي هما البيئة ومساعدة الإصلاحات الاقتصادية. (2)

وقد ظهر بعد جديد في السياسة المتوسطية المتجددة تمثل في التعاون الأفقي اللامركزي ويتم تمويل مشاريع التعاون اللامركزي عن طريق قروض الميزانية لصالح مؤسسات الدول الأعضاء أو الدول المتوسطية الأخرى مجتمعة في شبكات تعاون، وفي هذا الإطار تم تنفيذ خمسة (5) برامج وهي:

1- برنامج دعم التعاون بين الجماعات المحلية للبلدان المتوسطية الأخرى والمجموعة الأوروبية (MED.URBS).

2- برنامج دعم التعاون بين جامعات دول البحر المتوسط والمجموعة الأوروبية.

3- برنامج دعم التعاون بين الأجهزة الإعلامية لدول جنوب البحر المتوسط والمجموعة الأوروبية (MED.MEDIA).

4- برنامج دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في بلدان جنوب المتوسط والإتحاد الأوروبي.

(1) خلفه نصير، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

(2) براهيم عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 392.

5- برنامج دعم مؤسسات البحث للدول المتوسطية الأخرى والإتحاد الأوروبي. (1)

**المطلب الثاني: ميكانيزمات وآليات التعاون الأورومتوسطي قبل مؤتمر برشلونة**

لقد تأسست العلاقات الأوروبية مع مختلف الدول المتوسطية منذ أكثر من 30 سنة على مجموعة من الأطر والآليات المختلفة ويمكن حصرها فيما يلي:

- الحوار الأوروبي العربي.
- ندوة الأمن والتعاون في المتوسط.
- حوار خمسة+خمسة (5+5).
- المنتدى المتوسطي.

**أولاً: الحوار العربي الأوروبي ( 1973-1993 )**

إن ظهور الحوار الأوروبي-العربي كان نتيجة لتظافر جملة من العوامل أبرزها عاملان أساسيان:

- 1- حرب أكتوبر 1973 والنتائج التي تمخضت عنها لاسيما استخدام النفط كسلاح، وكان تأمين تدفق البترول بالنسبة لأوروبا عاملاً أساسياً من عوامل اهتمامها بالمنطقة.
- 2- أهمية الموقف الأوروبي بالنسبة للقضايا العربية، لاسيما قضية الصراع في الشرق الأوسط، وإدراكهم أن دفع أوروبا لأن تلعب دوراً مستقلاً في ذلك الفراغ من شأنه أن يعزز الجهود الرامية إلى إيجاد دخل عادل ودائم لذلك الصراع، هذان العاملان الأساسيان بالإضافة إلى عوامل أخرى كانت قائمة قبل حرب أكتوبر والتي نذكر منها التجاوز الجغرافي والروابط التاريخية واليد العاملة العربية المهاجرة وتسارع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كل ذلك ساعد على إيجاد الحوار الأوروبي العربي الرسمي. (2)

تركيز الجانب الأوروبي على القضايا الاقتصادية لاسيما قضايا الإستثمار والشراكة في حين أن الجانب العربي كان يركز على القضايا السياسية ويعمل على ضرورة أن تلعب أوروبا دوراً أكبر في أوضاع الشرق الأوسط.

(1) خلفه نصير، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

(2) نفس المرجع، ص ص 45، 46.

ثانيا: ندوة الأمن والتعاون في المتوسط

بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط منذ سنوات السبعينات وقد أقر إعلان هلسنكي في أوت 1975 الارتباط القائم بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي بعدها تلاحقت الإعلانات بهذا الخصوص خلال ندوة بلغراد (1978-1979) في هذا الإطار قامت الدول المتوسطية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981 بطرح مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط وكذا في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، حيث أن هذه المنظمة ليست معنية بالجانب الأمني فقط بل حتى التنسيق أيضا، وقد تم هذا التنسيق مع الدول المتوسطية غير المنحازة التي لعبت دورا بارزا خلال قمة كولومبو سنة 1976 لحركة عدم الإنحياز التي تم فيها تبني نص يعتبر منطقة حوض المتوسط منطقة سلام.

ثالثا: حوار خمسة + خمسة (5+5)

انطلق هذا الحوار خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990، بعد أن مهد لذلك اجتماع سياسي انعقد يوم 22 مارس من نفس السنة بروما، و شاركت فيه كل من فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، وخلال الدورة الوزارية الأولى في 10 أكتوبر 1990، صدر عنه إعلان روما التأسيسي ويضم هذا الإعلان خمس دول مغاربية تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، وخمس دول أوروبية إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا، مالطا) حيث شمل مجموعة من المستويات والأبعاد:

- 1- المستوى السياسي: يسعى الحوار لرعاية حوار فعال بين وزراء خارجية هذه الدول، كما يسعى إلى إقامة منطقة أمن وتعاون مستقر وتعميق علاقات التعاون بين الدول الأعضاء.
- 2- المستوى الإقتصادي: محاولة إيجاد حل لمشكلة عدم التوازن في مجال التنمية والتزام الدول الأعضاء بالسهر على أن يوافق مسار الاندماج والتعاون في أوروبا مجهود مماثل في مجال التعاون في اتجاه منطقة المتوسط.
- 3- المستوى الإجتماعي والثقافي: يتناول هذا الجانب مسائل متعلقة بقضايا الهجرة، التربية والتكوين، الإتصال والمسائل الثقافية وحماية التراث، وضرورة بناء علاقات حسن الجوار في حوار بين مختلف الثقافات قائم على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان .

رابعاً: المنتدى المتوسطي

نشأ هذا المنتدى عام 1994 بمبادرة من فرنسا ومصر وقد أسس ليكون أداة للتعاون ويضم المنتدى 11 دولة هي الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا، المغرب، البرتغال، إسبانيا، تونس وتركيا.

تقرر من خلال هذا الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق عمل حول الحوار السياسي والثقافات والحضارات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتم التأكيد على الطابع والأهداف الخاصة للمنتدى المتوسطي كإطار غير رسمي للحوار البناء لإيضاح الأفكار والمشاورات بين الدول.<sup>(1)</sup>

المطلب الثالث: إعلان برشلونة كقاعدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية

في ظل التحولات السياسية التي شهدتها العالم مع بداية التسعينات من القرن العشرين، حاول الإتحاد الأوروبي التكيف مع هذه الأوضاع ببعث مشروع للشراكة الشاملة أمني، سياسي، اقتصادي ومالي، اجتماعي، وإنساني ثقافي عرف بمسار برشلونة الذي انعقد في مدينة برشلونة الإسبانية ما بين 27 و 28 نوفمبر 1995.

لقد اتفقت الدول المشاركة في المؤتمر على تحديد إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تستند كما جاء في إعلان المؤتمر على ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والملاحظ من البيان الختامي للمؤتمر أن الدول المشاركة كانت حريصة على مناقشة مختلف القضايا التي تهم الحوض المتوسطي بمختلف أبعاده، وذلك عكس ما كان سائدا في اللقاءات السابقة، حيث كانت الدول الأوروبية تفضل مناقشة المسائل العسكرية والسياسية التي تهمها بالدرجة الأولى، بينما كانت دول الضفة الجنوبية تفضل المسائل الاقتصادية<sup>(2)</sup>، أما مؤتمر برشلونة فقد جاء شاملا لمختلف القضايا التي تهدد الأمن المتوسطي وفق الأبعاد الثلاثة المذكورة سابقا، والتي نذكرها بالتفصيل في الفصل الثاني.

(1) مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 26.

(2) آر-كيه، رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، إطار برشلونة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22، ص 7.

### خلاصة الفصل:

لقد كان لمجموعة العوامل الطبيعية، التاريخية والحضارية الدور الكبير في خلق أرضية للتفاهم والتعاون من أجل إقامة علاقات بين طرفي المتوسط، وذلك بفضل الخصائص المشتركة بين البلدان الأوروبية وبلدان جنوب المتوسط، وهو ما تجسد عن طريق مجموعة من المراحل مهدت لبروز ما يعرف بالشراكة الأوروبية المتوسطية اتضحت معالمها بشكل كبير في إعلان برشلونة سنة 1995.



# الفصل الثاني

## محاور ومجالات الشراكة الأورو متوسطية

## محاور ومجالات الشراكة الأورومتوسطية

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم المحاور التي قامت عليها الشراكة الأورومتوسطية، والذي يحوي ثلاث مباحث تتضمن المجال السياسي والأمني، المجال الإقتصادي والمالي، ثم المجال الإجتماعي والثقافي.

حيث أن الشراكة الأورومتوسطية كانت شاملة لكل المجالات، وكان لابد للدول المتوسطية الجنوبية من جهة أن تدخل وتواكب هذه العملية، من جهة أخرى فإن الدول الأوروبية تدرك تماما أن مطقة حوض المتوسط هي منطقة نفودها التاريخي ولا مجال للتفريط في هاذا المكسب الهام، لذلك سعت أن يكون التعاون واسع وشامل لكل الميادين.

## المبحث الأول: المحور السياسي والأمني

أقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون بشراكة سياسية وأمنية تعريف مجال مشترك من السلام والإستقرار، فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة، دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر والدول الجنوب متوسطية الإثني عشر إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالإشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك إمكانية ووضوح عقد أوروبي متوسطي لهذا الغرض.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف الذي يبقى رهينة تطورات سياسية ودبلوماسية مستقبلية في المنطقة المتوسطية كإقامة سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط، وعودة الإستقرار إلى منطقة المغرب العربي، ونهاية الحروب في البلقان وقيام هيئة دفاعية أوروبية موازية لحلف شمال الأطلسي، سعت المفوضية الأوروبية إلى اعتماد مقاربة مرنة مع الدول المتوسطية الجنوبية خاصة، الجزائر، مصر، وسوريا، ولاسيما أن هذه الدول الثلاث دون سواها تتميز بانتهاج سياسات وطنية تقليدية في المجال الأمني والدفاعي، سياسات تحول دون قبولها بالدخول في ديناميكية تعاونية أحادية الإتجاه مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبرها مصدر مخاوف أمنية قد تشكل تهديدات محتملة على أمن دول الإتحاد.<sup>(1)</sup>

في اليوم الأول من كانون الأول/ديسمبر 1994 والتي استدعت إليه كل من موريتانيا، المغرب، تونس، مصر وإسرائيل في 8 فبراير 1995، وانضمت إليه فيما بعد الأردن، يهدف هذا الحوار حسب قيادة الحلف الأطلسي إلى بلورة علاقات حسنة وفهم أفضل عبر أرجاء إقليم المتوسط، كما يرمي إلى دعم الأمن والإستقرار في المنطقة، ويعكس الحوار وجهة النظر القائلة بارتباط الأمن في تلك المنطقة مع الأمن في أوروبا.

إذا تطرقنا إلى بعض الدول العربية المتوسطية كمصر وسوريا، فإن مصر قد طبعت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياق اتفاق السلام المصري الإسرائيلي سنة 1979 إلى درجة الدخول في علاقة وصفت بجني ثمار ربيع السلام من مساعدات مالية عسكرية ما أدى بدوره إلى مشاركة الجيش المصري في عدة مناورات عسكرية مشتركة مع الجيش الأمريكي ومع ذلك فهي تتبع سياسة رافضة

(1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. دار الروافد الثقافية ناشرون، د ب ن، د س ن، ص 131.

للإلتزام إلى معاهدة حضر الأسلحة النووية وانتشارها ما لم توقع عليها إسرائيل، ولقد تجلّى الموقف المصري في المفاوضات الخاصة بالتوقيع على هذه المعاهدة سنة 1990، موقف كاد أن يؤدي إلى أزمة دبلوماسية بين القاهرة التي قادت المجموعة العربية وبين واشنطن الحليف التقليدي لإسرائيل.<sup>(1)</sup>

أما سوريا فرفضت اتفاقيات السلام الثنائية وطالبت بسلام شامل بين كل الأطراف، إلى جانب اعتبار إسرائيل دولة إرهابية ترعى الإرهاب بدعم من واشنطن وإن طبعت علاقاتها على واشنطن بعد زيارة الرئيس BiLL Clinton سنة 1995 إلا أنها استبعدت من أي حوار أو لقاء أمني أوروبي متوسطي، أو أطلسي متوسطي.

لقد اختلفت الدول الأوروبية في تحديد مجال الدفاع، فهناك من يرى بضرورة استحداث هيمنة متوسطية للدفاع مستقلة عن الحلف الأطلسي، بينما تصر بعض الأطراف كإيطاليا وإسبانيا على وجوب اهتمام قيادة الحلف الأطلسي بالأمن المتوسطي داخل أطر الحلف وليس ضمن أطر موازية له.

وهو ما أدى إلى تشكيل قوات برية أوروبية للتدخل السريع (EUROFOR) سنة 1994، وقوات بحرية أوروبية للتدخل السريع EUROMARFOR سنة 1995، مهمة هذه القوات التابعة لإتحاد أوروبا الغربية هي إجلاء الرعايا الأوروبيين المهددين في إحدى الدول المتوسطية ومن أجل أغراض إنسانية أخرى.<sup>(2)</sup>

### أولاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان

وهي من بين الأهداف التي تسعى الشراكة الأورومتوسطية لتحقيقها وهي:

- احترام مبادئ حقوق الإنسان طبقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذا وفق قواعد القانون الدولي.
- الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والحريات الأساسية من دون أي تمييز أو تفریق.
- احترام وفرض احترام التنوع والتعددية ومكافحة التعصب والعنصرية.

(1) لطفي عامر، الدائرة المتوسطية. العلاقات العربية-الأوروبية في ظل إطار برشلونة. قضايا استراتيجية، مرجع سابق، ص 28.

(2) محمد علي ناصر، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية. شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، ص 23.

- تنمية دولة القانون والديمقراطية لدى الدول المشاركة مع الإعراف بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والإجتماعيوالإقتصادي والعلي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة ووحدة الشركاء.
- تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية والعنصرية وكره الأجانب، وهو ما صرح به المفوض الأوروبي المكلف بالعلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط مانويل مارين Manuel Marin حين قال: "من الخطأ الإعتقاد بأننا كأوروبيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الإقتصادية فقط، نحن سنغير طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو مزيد من التفاهم السياسي".<sup>(1)</sup>

### ثانيا: التسوية السلمية للصراعات والنزاعات

تعتبر ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية التزاما من بين الإلتزامات التي تعهدت الدول الموقعة على إعلان برشلونة حيث نص البند العاشر على "تسوية الشركاء علاقاتها بالوسائل السلمية" في إشارة إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط، النزاع التركي، اليوناني، حول بحر إيجة وقبرص، التوتر بين الجزائر والمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية والحدود بين البلدين ومن بين أهم الخلافات نجد الإختلاف على التعريف الدقيق لمعنى الإرهاب، حيث أصر الوفد السوري واللبناني على التمييز بين الإرهاب ومقاومة الإحتلال الأجنبي كما في جنوب لبنان أو في أية مناطق أخرى من الشرق الأوسط حيث تواصل إسرائيل احتلال أراضي عربية، بينما أصرت إسرائيل على تعريف آخر للإرهاب يسري أيضا على أعمال العنف التي تقوم بها جماعات مثل حزب الله في جنوب لبنان ومنظمة حماس الفلسطينية، وأوشك هذا الخلاف أن يهدد التوصل إلى إعلان برشلونة، إلا أنه أمكن إحراز نوع من التفاهم على حل وسط خلال إدخال لغة دبلوماسية إلى البيان الختامي الذي تمخض عنه المؤتمر فتم الإتفاق على أن يستخدم مصطلح (الإرهاب) للإشارة إلى أمرين هما استخدام القوة ضد سلامة أراضي الغير وذلك ما أرادته الدول العربية المتوسطية المشاركة في المؤتمر وزيادة التعاون لمنع الإرهاب ومكافحته وذلك وفق رغبة إسرائيل.

(1) علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية. شؤون عربية العدد 88، ديسمبر

1996، ص 189.

فكان لابد من مواجهة مشكلة سباق التسلح في منطقة البحر الأبيض المتوسط إن كانت هناك رغبة حقيقية في أن يتمكن المشاركون من تحقيق الهدف الأسمى والمرجو وهو إقامة منطقة تتعم بالاستقرار والأمن بما في ذلك وجود إمكانية لإبرام اتفاقية أوروبية متوسطة لتحقيق هذا الغرض على المدى البعيد ففي الماضي كان الدافع الأساسي دائما لسباق التسلح في المنطقة هو الصراع العربي الإسرائيلي.

ومرة أخرى نشب الخلاف بين دول الشرق الأوسط، بين مصر وإسرائيل بهذا الصدد مثلما يحدث في المحافل الدولية الأخرى حول القضية النووية وكررت إسرائيل الإعراب عن عدم استعدادها للانضمام إلى اتفاقية الحد من الانتشار النووي، كما كررت مصر دعوتها إلى جعل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط منطقتين منزوعتين من السلاح النووي.<sup>(1)</sup>

### ثالثا: مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة

لقد اعتبر بعض المفكرين ورجال السياسة الغربيون أن الإسلام هو الخطر أو العدو الجديد الذي أصبح من الضروري الإتياء منه بل ومحاربه إن أمكن إذ يرى صاموئيل هانتينغتون ( Samuel Huntington) أن الخلافات الثقافية التي تؤدي إلى الصدامات الحضارية هي الموضوع الجديد للنزاعات والحروب في المستقبل، لكن الصراع الأساسي سيكون، بحسبه بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وبما أن لظاهرة الإسلام السياسي وما نتج عنه من عنف وإرهاب مسلح خاصة في الجزائر ومصر امتدادا إلى بعض الدول الأوروبية قواعد خلفية في بريطانيا العظمى، ألمانيا، فرنسا وبلجيكا وتفجيرات إرهابية في باريس شهري جويلية وسبتمبر 1995، فإن الدول المعنية بالأمر وعلى رأسها فرنسا شددت على ضرورة إدراج مكافحة التطرف الديني والإرهاب ضمن جدول أعمال ندوة برشلونة، ولقد لقيت هذه المبادرة إلى حد بعيد دعم كل من الجزائر ومصر.

في هذا الصدد طلبت الدول العربية المشاركة في ندوة برشلونة من الأوروبيين تعاوننا أكبر لمكافحة هذه الظاهرة المخلة بالاستقرار والتي يجب محاربتها على الصعيد العالمي لأنها ليست ظاهرة خاصة بالدول العربية فقط، بل هي ظاهرة دولية، كما أكد وزير الخارجية المصري السابق عمرو موسى،

(1) خير الدين العايب، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، د س ن، ص ص 99، 100.

كما انتقدت كل من مصر، تونس، والجزائر الدول الغربية التي منحت حق اللجوء السياسي للمتطرفين الذين تعتبرهم الحكومات المذكورة أعضاء في جماعات متطرفة تنشط على أراضيها ولقد ألح الموقفان السوري واللبناني على وجوب التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها ومشروعية مقاومة الإحتلال الأجنبي إشارة إلى مقاومة حزب الله اللبناني في جنوب لبنان، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية لقوى الإحتلال الإسرائيلي.<sup>(1)</sup>

إن أحداث 11 سبتمبر أدت إلى إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخارطة الجيوسياسية العالمية، وهذا معناه بالمفهوم السياسي أن العنصر الأمني أصبح السمة المهيمنة على العلاقات الدولية والدليل أن الشرق الأوسط أضحي تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى أوروبا الموحدة تحاول أن تكون شريكا فعالا في رسم معالم النظام الدولي الجديد عن طريق طرحها عدة مبادرات إقليمية الواحدة تلو الأخرى، من بينها مبادرة منتدى 5+5 التي تحاول أوروبا من خلالها تحصين نفسها من التوترات والأخطار القادمة من الجنوب، ومن المحاور الأساسية لهذا المنتدى الحوار بين الشمال والجنوب الغربي للمتوسط محاولة إيجاد سبل لإحتواء ظاهرة الإرهاب الدولي عامة والمتوسطية خاصة.

إن ما يحدث حاليا ما هو إلا استكمالا لترتيبات النظام العالمي الجديد التي بدأت في أوائل تسعينات القرن الماضي، فعلى المستوى الإقتصادي دخلنا مرحلة العولمة الإقتصادية، إذ أصبح العالم يتجه نحو نظام اقتصادي واحد بمفاهيم ومقاييس موحدة، أما على المستويين السياسي والثقافي فكل شيء تغير في اتجاه نظام عالمي يعتمد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والإنتفاخ والتفاعل بين الثقافات والأديان ولقد دخل العالم عصرا إستراتيجيا جديدا قائما على عولمة الأزمات والعمليات الإرهابية ما أحدث تغيرات هامة في النظام العالمي الذي لا يعرف أحد كيف سيكون شكله وقواعده وتوازناته، إلا أن هناك علاقة مباشرة بين الكارثة الإجتماعية (الفقر، المجاعة، الجهل والأوبئة...) وانتشار النزاعات والحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة وظاهرة الإرهاب الدولي بفعل ازدياد الفوارق بين العالمين المتقدم والمتخلف (النامي) بنسبة ثلاثة أضعاف وهو ما يطلق عليه الطابع اللامتكافئ وغير المكتمل للعولمة.<sup>(2)</sup>

(1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، نفس المرجع، ص 150.

(2) برد رتيبة، الحوار الأوروبي المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر، فيفري 2009، ص ص 189، 190.

إن تحقيق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، يكون عبر خطوات ملموسة لا بد للدول المتوسطية اعتمادها ويكون ذلك من خلال:

- تفكيك الشبكات الإرهابية.
- الوقاية من استعمال أراضي كل دولة من دول الأعضاء من أجل التخطيط أو إدارة أو تبني الأعمال الإرهابية.
- منع جمع الأموال ومراقبة حركاتها عبر البنوك ومتابعة أنشطة الجمعيات الدينية والخيرية.
- منع إصدار ونشر والإتجار وتوزيع وثائق تحريضية (منشورات، مقالات، وسائل سمعية، بصرية أو أجهزة اتصال إلكتروني).
- تقادي استعمال وسائل الإعلام لأغراض الدعاية الإرهابية.
- السهر على ألا يكون حق اللجوء غطاء يستعمله الإرهابيون بتكيف المواد المعنية في التشريعات الوطنية.
- السهر على ألا يسمح فضاء شنغن (schengen) للعناصر المشتبه فيها كأعضاء في الشبكات الإرهابية التي تساعد على السفر والتنقل بحرية.
- التكوين والإشراف في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، كتفكيك شبكات المتاجرة بالأسلحة والتعاون لمكافحة تهريب المخدرات وتبادل المعلومات حول الإجراءات الوقائية من تزوير وثائق السفر، والتعاون المتبادل في الميزان القضائي ووضع اتفاقيات ثنائية لتسليم العناصر الإرهابية.

فبعدها كان الإتحاد الأوروبي يطالب بإبعاد ملف الإرهاب من مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية على أساس أن الدول العضوة في الإتحاد لا تملك سياسة أمنية موحدة أصبح وبعده تعرضه للخطر الإرهابي وتهديده يدعو بوضوح إلى ضرورة معالجة المسألة عبر اتفاقيات ثنائية، كما أصبح الإتحاد الأوروبي يسعى إلى تنشيط اللقاءات المتوسطية مع تكثيف نوعي لمعالجة آفة الإرهاب، وهذه المؤشرات تؤكد على انشغال أوروبا بظاهرة الإرهاب كعامل للإستقرار ومهدد للأمن المتوسطي بل وأكثر من ذلك فإن الإرهاب أصبح يهدد أوروبا والعالم. (1)

(1) برد رتيبة، نفس المرجع، ص ص 198، 199.



وتبقى قضية الإرهاب المسألة الوحيدة التي لها مرجعية عربية موحدة من خلال مصادقة وزراء العدل والداخلية للدول العربية يوم 5-1-1997، على اتفاقية لمكافحة الإرهاب.

#### رابعاً: السياسة الأوروبية كسبيل للتعامل مع التهديدات المتوسطية

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (PEV) عام 2003 وتم تطوير السياسة الجوارية بهدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه تعمل السياسة الأوروبية للجوار على إقامة حلقة من الأصدقاء خاصة بعد توسيع الإتحاد الأوروبي الذي حدث عام 2004 ولتعزيز الأمن والاستقرار والرفاه، تطوير الالتزام المشترك بالقيم المشتركة وخصوصاً العمل في محيطها القريب على زرع أفكار كسيادة القانون، والحكم الصالح، واحترام حقوق الإنسان لتحسين العلاقات الإقتصادية وتحقيق تعاون أوثق بينها وبين حوارها ومحيطها.

عرفت السياسة الأوروبية للجوار بعد ثمانية عشر شهراً من التطبيق إجراءات جديدة للدعم Ren forcement والتي جاءت لتتأقلم مع الأوضاع الجديدة وتتعامل مع أسباب اللاإستقرار في المحيط المباشر والقريب لأوروبا، بحيث أن الفكرة عند بروزها كانت تعني أكثر الجوار الشرقي، نتيجة للتحديات التي خلقها توسع الإتحاد الأوروبي شرقاً إلا أن هذه السياسة الجوارية امتدت كذلك نحو دول الجنوب لدعم علاقات الإتحاد الأوروبي بجواره، فهذه السياسة تعبر عن إطار سياسي يربطها بإحدى عشرة (11) دولة شريكة، وتقوم هذه السياسة كذلك على اعتقاد حيوي بالنسبة لمصالح الإتحاد الأوروبي ومرتبطة بضرورة دعم الإستقرار السياسي لشركاء الإتحاد بمعنى أن استقرار المحيط والجوار مرتبط بأمن واستقرار الإتحاد الأوروبي نفسه.<sup>(1)</sup>

لقد عملت السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأوضاع من خلال:

- دعم المسار السياسي والأمني وذلك من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة وفي المتوسط خاصة مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر في

(1) السياسة الأوروبية للجوار:

المنطقة بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إجراءات لشركائها مقابل معالجة الظاهرة والتحكم فيها.<sup>(1)</sup>

- دعم المسار الإقتصادي والتجاري بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والإستثمار ومساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علما أن معظم الدول المجاورة والشريكة لأوروبا تباشر تحولات اقتصادية معتبرة، وجاء الدعم الإقتصادي والتجاري وفي ميدان الإستثمار وفق مقارنة اتفاق التبادل الحر المعمق والكامل، مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية عن طريق تشجيع جهود التغيير الإقتصادي وخلق مناخ الإستثمار ودعم الإدماج الإقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.
- دعم المسار الإجتماعي والثقافي: ففي الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد، تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة والتخفيف من العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد خاصة لأغراض تجارية، علمية وسياحية، وكذا ضرورة العمل في إطار مقارنة شاملة تسمح بالتحكم والتنقل في الهجرة والتعاون معا في محاربة الهجرة السرية والعمل على حسن التحكم في الحدود، ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية والتكوينية الثقافية والعلمية وكذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني والسلطات الجهوية والمحلية والتبادلات ما بين المؤسسات.
- تعزيز التعاون السياسي وجعل جمعية شركاء السياسة الأوروبية للجوار نظامية أكثر من أجل مبادرات الإتحاد الأوروبي وجعل الإتحاد الأوروبي يلعب دورا نشطا أكثر في الجهود المبذولة من أجل حل النزاعات الموجودة في المنطقة.

فمن المزايا التي جاءت بها السياسة الأوروبية للجوار في 2006، تمسكها بمبدأ الإدماج من خلال العمل على معالجة المسائل المشتركة معا سواء تعلق الأمر بالمسائل الإقتصادية أو السياسية، وكذا

---

<sup>(1)</sup>communication de la commission au conseil et au parlement Européen Renforcement de la politique Européen de voisinage commission des communautés européennes.Bruxelles, com (2006) 726 find4 12, 2006.

تطرقها إلى مسألة ضرورة التعامل مع تنقل الأفراد ومسألة التأثيرات بطابع أكثر ليونة ومن مزاياها أيضا رغبتها في إقامة شراكة عابرة للحدود تسمح للأقاليم بالتعاون (توأمة المدن) وكذا تحقيق التعاون التقني.<sup>(1)</sup>

لقد أعطى مؤتمر برشلونة اهتماما متميزا لقضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الأوروبي المتوسطي، وقد انعكس هذا الإهتمام على البيان الختامي للمؤتمر فكان هذا الأخير بمثابة الخطوة التمهيدية لفتح الطريق نحو شراكة متوسطية يتم من خلالها خلق بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات وتصفية الصراعات ومنع انتشار أو اتساع نطاقها، وقد تبنى مؤتمر برشلونة عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الأمن في المنطقة وأبرزها:

- إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة ومحاولة تفاديها وتحييدها أو علاجها وإيجاد الحل المناسب لها.
- الإتفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تصدير الأسلحة التقليدية ومنع تكديسها الذي لا تبرره حاجة الدفاع الفردي أو الجماعي.
- تحقيق مناخ التعايش السلمي في المنطقة على أساس اتفاقيات تضمن حقوق الإنسان وتنظيم أمور الهجرة وحفظ حق الأقليات.

تشكل الشراكة السياسية والأمنية أهمية كبرى لمستقبل المنطقة المتوسطية كونها عاملا ضروريا من أجل التنمية وتحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي والأمني للمنطقة فبالوثيقة الصادرة عن مؤتمر برشلونة أكدت أن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تتم وفق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 ورقم 425، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ استخدام القوة في حل النزاعات التي تنشأ بين الدول وعدم الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

إلا أنه وبالرغم من ذلك تواجه الشراكة السياسية والأمنية لدول الإتحاد الأوروبي مع بلدان جنوب المتوسط تحديين رئيسيين هما:

- 1- ضرورة مساندة عمليات الإصلاح الداخلية في بلدان المنطقة حتى يتحقق الإستقرار السياسي والإقتصادي وذلك من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية.
- 2- تخفيف حدة التوترات الإجتماعية في بلدان المنطقة والتي تنعكس آثارها على دول الإتحاد الأوروبي من خلال الضغوط التي تشكلها الهجرة الأصولية الإسلامية إليها.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>Renforcement de la politique européenne de voisinage. Communication de la commission au conseil au parlement européen. Op cit. p 7

<sup>(2)</sup> خلفه نصير، مرجع سبق ذكره، ص 62.

## المبحث الثاني: المحور الإقتصادي والمالي

يعتبر المجال الإقتصادي والمالي من بين أهم الميادين التي ركزت عليها اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، لذلك شدد المشاركون من كلا الطرفين الشمالي والجنوبي للحوض المتوسط على الأهمية البالغة التي يكتسيها البعد الإقتصادي والمالي باعتباره الركيزة الأساسية للشراكة الأورومتوسطية واتفقوا على إنشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر المتوسط من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين وسعياً لبلوغ هذه الأهداف جرى الإتفاق على إقامة شراكة اقتصادية، مالية تعتمد على ثلاثة دعائم رئيسية وهي: التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، تطوير التعاون الإقتصادي والتعاون المالي.

## المطلب الأول: منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية

في هذا الصدد حدد البند رقم 14 من البيان الختامي كيفية إقامة هذه المنطقة الأوروبية-المتوسطية للتبادل الحر كما جاء في البيان "ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي"، وهذا يعني الموازة بين المسارين المتعددي الأطراف والثنائيين الأول من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة بين الشركاء الأورومتوسطيين السبعة والعشرين وفق المسار برشلونة، بينما يتحدد المسار الثنائي من خلال إقامة منطقة تبادل حر بين مختلف الدول المتوسطية التي ستشكل في نهاية المطاف منطقة تبادل حر في الضفة الجنوبية للمتوسط تكون هذه المنطقة بمثابة النظير لمنطقة التبادل الحر الأوروبية ضمن الفضاء الإقتصادي الأوروبي (l'espace économique européen)، حيث اتفقت الأطراف المشاركة على مدة 15 سنة (من 1995 حتى عام 2010) كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة.<sup>(1)</sup>

يرمي إنشاء منطقة التبادل الحر إلى تيسير تداول السلع والأموال وتوسيع نطاق الأسواق، وبعث طلب تنافسي تشجعه تحسينات الإنتاجية والجودة، وهذا يفترض مسبقاً عدم وجود عوائق في وجه تفتح الأسواق، وقدرة البلدان النامية على تحمل كلفة إلغاء السياسة الحمائية والإصلاح الهيكلي والإستفادة إلى أبعد حد من التفتح الإقتصادي الإقليمي" وهذا مالا يمكن توافره في المدى المتوسط على أقل تقدير لدى دول جنوب المتوسط، وذلك بالرغم من إحرازها معدلات مرتفعة من التفتح (نسبة مجموع الصادرات والواردات

(1) بشارة خصر، الشراكة الأوروبية المتوسطية. دراسات دولية، عدد 57، ديسمبر 1995، ص ص 160، 161.

من الناتج الإجمالي المحلي) بحيث تتراوح بين 39% وأكثر من 85% فإن الدول المتوسطية تفقر إلى أي عرض مهم وتنافسي في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتعود عوامل هذا الإفتقار والنقص إلى عدة أسباب:

- بطئ تطبيق التقديم التقني.
- انعدام حركة داخلية للتغير الهيكلي والمؤسسي.
- الأولوية الممنوحة للمزايا التفاضلية لصادرات الخامات غير المحمولة مثل المحروقات النفطية.
- النظام التربوي المنعزل تماما عن الضغوط الاقتصادية والمقتضيات العلمية للإقتصاد، وغير المفضي إلى أي تطبيق عام على قطاعات التقدم التقني.
- ضيق الإقتصاديات الوطنية التي هي في آن واحد منفتحة ومحمية وضعيفة التنافس.
- ضعف درجة التفتح الإقليمي والمبادلات الإقليمية.
- معدل استثمار أجنبي ضعيف. (1)
- الهدف من إنشاء منطقة التبادل الحر:

إن الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-800 مليون نسمة هي في خدمة المصالح الأوروبية أساسا لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 27 دولة، وأغلبها دول متقدمة صناعيا وهذا ما يجعل الشراكة الأوروبية المتوسطية ذات طابع خاص جدا، وبالتالي فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية-الآسيوية الباسيفيكية التي لا تزال في مرحلة التطور وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي:

بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش. (2)

أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية، فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية

(1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. مرجع سبق ذكره، ص ص 161، 162.

(2) إتفاقية مراكش.

المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والغير أوروبيين في منطقة حوض المتوسط أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريراً كاملاً في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية المزمع إنشاؤها.<sup>(1)</sup>

### • القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر:

من خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت بين الدول المتوسطية الجنوبية ودول الإتحاد الأوروبي بداية من التسعينات خاصة 1992 في اجتماع لشبونة ثم سنة 1995 في مدينة كان الفرنسية، ثم مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التقييدية للإتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء والإزدهار المشترك وذلك من خلال ما يلي:<sup>(2)</sup>

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة وتبني مبادئ اقتصاد السوق، ووضع إطار قانوني للإقتصاد الحر.
- تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- تشجيع الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- التعجيل بدفع المسار التنموي الإقتصادي والاجتماعي المستديم وذلك من خلال دعم النمو الإقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساساً وبواسطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي ودعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي.
- كما اقترح الأوروبيون تكثيف التعاون الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة وتطوير النقل والتكنولوجيا وبرامج التكوين.

<sup>(1)</sup> زكري مريم، البعد لإقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغربية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 107.

<sup>(2)</sup> بولعسل محمد، مرجع سابق، ص ص 92، 93.

- الأخذ بعين الاعتبار الجانب الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة وتطوير النقل والتكنولوجيا وبرامج التكوين.
- الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لقصور الدول الجنوب متوسطية في مجالات التعليم وشروط العمل والصحة.
- توجيه العناية إلى التعاون في مجال البيئة والحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر ومخلفات التصحر والتلوث.
- تنظيم المشاورات حول بعض الملفات (الماء، الطاقة، التعمير والسكان).

### المطلب الثاني: التعاون الإقتصادي والمالي

لقد قامت المقاربة التي بنت وفقها مفوضية بوركسل مقترحاتها في برشلونة على الإيديولوجية الليبرالية والليبرالية الجديدة التي تركز خيار التبادل الحر، تنمية القطاع الخاص، تحفيز الإستثمار، تنمية القطاع المالي والتحديث الصناعي والتي يعتبرها علماء الإقتصاد الأركان الرئيسية لفلسفة اقتصاد السوق ففي عالم سمته الأساسية أولوية الجيواقتصاد على الجيوسياسية في ظل جدلية عولمة إقليمية Mondialisation-Régionalisation أصبحت العلاقات الدولية علاقات تعاونية تنافسية في نفس الوقت كما قال الأستاذ لسترثرون فكل قوة سياسية تحاول إقامة منطقة نفوذ اقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاق التبادل الحر في شمال أمريكا NAFTA مع كندا والمكسيك، واليابان التي تبسط نفوذها على تجمع أهم جنوب شرق آسيا (ASEAN) الذي يضم الفيليبين، ماليزيا، أندونيسيا، سنغفورة، بروناي، تايلاند، الفيتناموبرمانيا. (1)

وبالتالي تقوم الإستراتيجية الأوروبية على الشروع في مشاركة اقتصادية ومالية بين دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر والدول الثالثة المتوسطية الإثنا عشر مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على الآليات التالية: (2)

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.

(1) سمير أمين وآخرون، العلاقات الأوروبية العربية. مركز البحوث العربية والإفريقية، دب ن، د س ن، ص 19.

(2) زكري مریم، مرجع سابق، ص 119.

- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

لكن البعض يعتقد أن هذه الآليات غير قادرة على إقامة شراكة حقيقية بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط لإقحام المنطقة في ديناميكية العولمة وبنى هؤلاء منطقتهم على أربعة عوامل هي:

1- كون البحر الأبيض المتوسط من أهم مناطق بؤر التوتر السياسية والإجتماعية في العالم، وهذا يعني أن المناخ غير مهيب لتتمة اقتصاد السوق وشراكة شمال-جنوب.

2- الوزن الإقتصادي الصغير للمنطقة أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إمكانياتها المحدودة.

3- تعتبر ظاهرة التفتت (témiettement) عائق ثالث للإستراتيجية الأوروبية حيث يوجد اختلاف جوهري على أرض الواقع بين دول صغيرة وكبرى، بين دول متوسطة الغنى متوسطة الفقر، وفقيرة جدا بين دول تملك الموارد الطبيعية ودول لا تملكها، دول ذات يد عاملة مؤهلة وأخرى معدومة التأهيل دول لها هياكل قاعدية وأخرى ليست لها هذه الهياكل... الخ، لذلك تثبت الأرقام أن بلدين اثنين من ضمن الدول الثالثة المتوسطة، بإمكانها تكوين أقطاب جوهرية لما تتوفر عليه من مؤهلات إقتصادية ومالية وتقنية وعلمية، هذان البلدان هما تركيا وإسرائيل كونهما يمثلان حوالي 50% من إنتاج دول حوض المتوسط.

4- يأتي العامل الرابع ليكمل العامل السابق كونه يتمثل في التجزئية fragmentation والتفكيكية désarticulation، فالخاصية التي تجمع بين دول حوض المتوسط الجنوبية والشرقية هي اتجاهها نحو نفس الشريك التقليدي المتمثل في أوروبا (الجماعة الإقتصادية الأوروبية ثم الإتحاد الأوروبي)، بحيث عطي هذا الإستقطاب صبغة الوحدة للمنطقة، لكن في حقيقة الأمر، لم تستطع دول المنطقة الشروع في ديناميكية تكاملية ولو على المستوى ما تحت الجهوي فعلى سبيل المثال لم يتمكن اتحاد المغرب العربي منذ إنشائه سنة 1989 من إقامة سوق مشتركة بين أعضائه ولا حتى رفع مستوى المبادلات البينية المغاربية، أما فيما يخص شرق حوض المتوسط فإن المشاكل المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي في الشرق الأوسط حالت دون انطلاق فعلي لمشاريع جهوية. (1)

(1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص ص 117، 118.



- تعتمد دول الإتحاد الأوروبي في ضمان مواردها الطاقوية على صادرات بعض الدول الثالثة المتوسطية، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر للمحروقات، والمغرب وتونس للفوسفات وهذا يعود إلى عاملين اثنين هما الجوار الجغرافي والتكلفة الضعيفة نسبيا (الأسعار المنخفضة وتكلفة النقل الزهيدة نظرا للجوار الجغرافي).
- تخضع الدول الثالثة المتوسطية من جهتها إلى التبعية الغذائية إزاء الإتحاد الأوروبي، وكذا الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، والأرجنتين فإذا كانت بعض الدول المتوسطية كالمغرب، تونس، إسرائيل، تركيا وبدرجة أقل مصر تصدر بعض المواد الزراعية نحو الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل قيمة الصادرات ترتفع إلى 3.8 مليار دولار سنة 1992، فإن بعض الدول الأخرى تعتمد كلية على استيراد المواد الزراعية والغذائية (الجزائر، ليبيا، مصر، الأردن، لبنان، سوريا) التي تضاف إلى استيراد باقي الدول المتوسطية الأخرى فتميل كفة الصادرات لصالح الإتحاد الأوروبي الذي يعتمد سياسة حمائية لتحديد دخول السلع المتوسطية إلى أسواقها وفق لتدابير السياسة الزراعية المشتركة (pac) la politique agricole commune.
- تعرف الدول الثالثة المتوسطية عجزا في قطاعها الصناعي، وهذا يجسد فشل سياسات التصنيع المتبعة منذ الستينيات وكذا سياسات الإصلاح الهيكلي التي طبقتها بعض الدول منذ السبعينيات، في هذه الحالة، تبقى الدول المتوسطية تابعة في إيراداتها إلى المنتج الأوروبي الذي يملأ الفراغ التقني والإقتصادي الذي يحول دون تخصص هذه الدول في مثل هذه الصناعات ومن أجل تحفيز التبادل الحر بين ضفتي حوض المتوسط، تبادل يهدف حسب الأوروبيين إلى تجاوز العراقيل التي تحول دون وصول المنتجات الصناعية و المعملية الأوروبية إلى الأسواق المتوسطية والمنتجات المتوسطية إلى الأسواق الأوروبية، لذلك ينص البند 14 على: "الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية والغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية وذلك حسب جداول زمنية يقع تحديدها والتفاوض عليها بين الأطراف المعنية انطلاقا من التدفقات التقليدية.<sup>(1)</sup>

#### • التعاون المالي:

يمثل التعاون المالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الثالثة في إطار الشراكة الاقتصادية، ويعتبر القاطرة التي تجر اتفاقيات الشراكة إلى تحديد أهدافها.

(1) أحمد كاتب، نفس المرجع، ص ص 128، 129.

لذلك فقد عمدت دول الإتحاد الأوروبي على المساعدة ماليا من خلال تحويل المشاريع وكل ما من شأنه المساهمة في إنجاح عملية تأهيل اقتصاديات الدول المغربية ويعتبر برنامج ميديا MEDA، الأدوات الاقتصادية المالية التي وضعها الإتحاد الأوروبي لتطبيق برنامج الشراكة الأوروبية والذي اعتمد في سنة 1996، من طرف مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي ليدخل حيز النفاذ في 02 أوت 1996، ويختص بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية التي تدخل في شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

يهدف برنامج ميديا إلى تحقيق الإستقرار السياسي والديمقراطية وإنشاء منطقة التجارة الحرة في حوض المتوسط وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والرفع من المقومات الإنسانية والقيم الثقافية وذلك من خلال أولويات ثلاث نتلخص فيما يلي:

1- دعم التحول الاقتصادي والذي يهدف إلى الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق:

- زيادة التنافس لما يحقق نمو اقتصادي دائم.
- التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- إصلاح النظام البنكي.
- دعم برنامج الخصخصة.

2- دعم الميزان الاقتصادي والاجتماعي، والذي يهدف إلى تحقيق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عملية التحول الاقتصادي من خلال القيام بإجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية، وتحسين الخدمات الاجتماعية في قطاع الصحة والمياه والسكن ومحاربة الفقر، وتحسين البنية التحتية والنقل والطاقة والتعليم... الخ.

3- تعزيز العمليات الإقليمية والذي يهدف إلى تشجيع النشاطات الثنائية بين الدول من خلال زيادة التبادل على المستوى الإقليمي ربط الجماعات ببعضها، وخلق شبكة الاتصالات بين الباحثين و الجماعات المحلية والمؤسسات والتنظيمات.

تحدد اللجنة الأوروبية من خلال برنامج MEDA أغلفة مالية توجيهية حسب كل دولة وبناء على معايير الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد، وعدد السكان والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وكذا تقدير الحاجيات خلال مرحلة الانتقال نحو التبادل الحر، ثم مضمون البرنامج المتفق عليه مع كل دولة في اتفاق الشراكة، مع تقدير قدرة امتصاص التمويلات الموضوعة رهن إشارة كل دولة من طرف اللجنة الأوروبية.

ونظرا لكل هذه المعايير يضع الإتحاد الأوروبي تحت تصرف كل دولة غلafa ماليا محددًا ومخصصًا لتمويل عمليات المرحلة المحددة والمنفق عليها ويمكن لهذا الغلاف المالي أن يتزايد مقارنة مع مدى الإلتزام بالتمويلات المبرمجة وتوفر الموارد لدى اللجنة الأوروبية.<sup>(1)</sup>

يعتبر الأوروبيين أن المبلغ الذي خصصته مفوضية بروكسل للدول الثالثة المتوسطية وفقا لمقاربة الشراكة أهم بكثير من المبلغ المخصص آنفا في إطار مقاربة التعاون والسياسة المتوسطية الشاملة المتبعة في السبعينيات ففي دراسة للمفوضية الأوروبية صدرت في 15 أكتوبر 1994 تقرر تخصيص مبلغ 5.500 مليار إيكو من الميزانية العامة للدول الثالثة المتوسطية في الفترة الممتدة بين سنتي 1995-1999، هذا من جهة إضافة إلى 5.500 مليار إيكو يخصصه البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) من جهة أخرى ليصبح المجموع بالتالي 4 مليار إيكو موزعة بين كل الدول الثالثة المتوسطية التي تستفيد من برنامج MEDA ابتداء من 1997.

الجدول التالي يبين التعاون المالي الأوروبي المتوسطي بين سنتي 1995م و1999 بحسب المخطط الذي تبنته المفوضية الأوروبية في 1994م

الجدول رقم(03) التعاون المالي بين الجانب الأوروبي والدول الثالثة المتوسطية (مليون إيكو)

1999-199	1999	1998	1997	1996	1995
5500	1763	144.2	1045	700	549.4

المصدر: أحمد كاتب، مرجع سابق، ص ص 186، 187.

من جهته منح البنك الأوروبي للإستثمار 3.045 مليار إيكو لفائدة الدول المتوسطية بين سنة 1991-1996، واتخذت تدخلات البنك الأوروبي للإستثمار في إطار السياسة المتوسطية الجديدة طابعين اثنين هما:

- منح من خلال بروتوكولات مالية ثنائية (حوالي 46% من القيمة الإجمالية).

(1) عابد أمين، الشراكة الأوروبية المتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004، ص 11.

- منح مخصصة للتعاون الأفقي حوالي 54% من القيمة الإجمالية لتمويل مشاريع لها أهمية إقليمية ولاسيما في قطاع البيئة، البنى القاعدية للمواصلات، الطاقة تنمية السياحة وإدارة الموارد المالية وجاءت الأرقام كالتالي:

الجدول رقم(04):حجم المساعدات المالية المقدمة للدول بين سنتي 1991-1996

البلد	مليون إيكو
المغرب	635
مصر	608
الجزائر	584
تونس	315
لبنان	259
تركيا	210
الأردن	149
إسرائيل	108
قبرص	71
غزة والضفة الغربية	56
مالطا	31
سوريا	20

المجموع 3.045 مليون إيكو

المصدر: هاني حبيب: الشراكة الأوروبية المتوسطية مالها وما عليها وجهة نظر عربية، الطبعة الثانية، دمشق، 2003، ص 23.

المبحث الثالث: المحور الاجتماعي والثقافي

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، وفي هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي سبيل ذلك:

- يؤكدون من جديد بأن الحوار والإحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنع للإثراء المتبادل بين الأطراف.
- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد الإنسانية سواء بما يخص التعليم والتأهيل أو في مجال الثقافة، يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية في هذا المجال يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية، كما يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.

ويعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية-المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب نتيجة لذلك يوافقون على توطيد العلاقة وترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية وهم: المسؤولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة. (1)

لقد ركز المشاركون في مؤتمر برشلونة 1995 على قضية الهجرة، والدور الكبير الذي تلعبه في علاقاتهم، لذلك نادوا بتكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها ويتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم، في هذا المجال فإن الأطراف شعورا

(1) أحمد كاتب، مرجع سبق ذكره، ص ص 177، 178.

منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعايتهم يتفقون، من خلال اتفاقات أو تنظيمات ثنائية على اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية، من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: الهجرة

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأوروبي المتوسطي والتي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالإهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية وهو الأمر الذي يستدعي تكثيف التعاون مع دول المنطقة في مجال الهجرة وخصوصاً الغير شرعية والتي جاءت كنتيجة لحالة اللأمن.

إن التخوف من عدم الإستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة، هذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة وبالتالي تحقيق الأمن في حوض المتوسط.<sup>(2)</sup>

1- **تعريف الهجرة:** يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر

بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وباختلاف دوافع الهجرة تختلف بأنواعها:

- الهجرة العمالية ذات دوافع اقتصادية.

- الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية والأمنية.

- الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية.

وهناك أنواع حديثة أخرى للهجرة كالهجرة السرية أو غير الشرعية، وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدون بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب وهناك

(1) أحمد اسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب: تاريخ الإطلاع 02-03-2017

<http://www.qiraatafrican.com/view/?p=510>.

(2) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 14.

المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون بصفة شرعية أو غير شرعية إلى دولة تكون ممراً للانتقال إلى دولة أخرى. (1)

## 2- أسباب الهجرة في المتوسط:

أ- أسباب اقتصادية: تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى مناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم، لأن الهدف من الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدول المستقبلية وحسب الأستاذ Gp.Tapinos فإن الهجرة هي رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد في المجال المتوسطي، فإن اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي سواء الفردي أو الوطني يبدو واضحاً جداً بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، ويتضح ذلك جلياً بإجراء مقارنة بسيطة بين دول الضفتي المتوسط من خلال مؤشر الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه ذلك ما يشكل عاملاً مساعداً للهجرة نحو الشمال. (2)

ب- أسباب اجتماعية: إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديموغرافياً، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر: انخفاضاً في عدد السكان وخاصة فئة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشحاً لارتفاع على مدى 20 سنة القادمة فمثلاً سنة 1997 قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيرتفع إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 2025.

ومن النتائج الأولى للإنفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخله، فإن العاطل عن العمل يرى مبرره أكثر من كاف، لدى

(1) محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 54.

(2) خوشان ليلية، شرايطية فايزة، الهجرة غير الشرعية في المتوسط ومقاربات التعامل معها. مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، 2012-2013، ص 38.

تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث خاصة دول جنوب المتوسط.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل من الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة.

ج- أسباب سياسية: تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد مناطق العالم حيث أن عدم الإستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الإنتماءات الدينية، العرقية، أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق الغير آمنة إلى أكثر أمانا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الإستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة<sup>(1)</sup>، وفي هذا الإطار يمكن القول أن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة منطقة البحيرات العظمى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر إسبانيا، وقد سجل بين سنتي 1997-2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق والجزائر وتونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

### 3- السياسات الأورومتوسطية اتجاه الهجرة:

التعاون الأورومتوسطي وقضية الهجرة:

- مساعدة المهاجرين من أجل العودة: شرع في هذه السياسة منذ السبعينيات، فعلى إثر الأزمة الإقتصادية انتهجت أوروبا سياسة مزدوجة اتجاه الهجرة، غلق الحدود أمام وصول مهاجرين جدد وتحفيز المهاجرين المقيمين على العودة وتتمثل هذه السياسة في منح مساعدات وتسهيلات للمهاجرين الراغبين في العودة إلى دولهم وتوجهت بشكل خاص إلى المهاجرين البطالين واللاجئين، وقد كانت هذه السياسة محورا لتعاون رسمي بين دول الأصل والإقامة كالإتفاق الموقع

(1) ليلية نوشان، شرايطية فايزة، مرجع سابق، ص ص 40، 41.



بين الجزائر وفرنسا سنة 1980، على أن تقوم دول الأصل من جهةها بدعم هذه السياسة من خلال منح تسهيلات جمركية وضريبية للمهاجرين العائدين.

- تكثيف التعاون في مجال مراقبة وإيقاف الهجرة:

لجأت دول الإتحاد الأوروبي إلى طرق للتقليص من المهاجرين تؤثر في كثير من الأحيان على حقوق الإنسان مثل الطرد، الإعتقال، إقامة مناطق عبور حدودية أشبه ما تكون بالمعتقلات، تم تحميل دول الجنوب جزء من مسؤولية المراقبة من خلال إقامة علاقات تعاون مع مصالح شرطة مراقبة الحدود بهذه الدول من أجل توفير المعلومات اللازمة حول حركات تنقل الأفراد بينها وبين الإتحاد الأوروبي وكذا إبرام اتفاقات استعادة المهاجرين غير الشرعيين وذلك في إطار ما أسمته بسياسة الدول الغير آمنة.

- التعاون من أجل التنمية:

إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة هي أحد الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة أو على الأقل الحد منها كونها تؤثر على الهجرة من الداخل لما يضمن استقرار السكان والأفراد في الدول الأصلية.<sup>(1)</sup>

وذلك انطلاقا من أن التنمية يؤدي إلى خلق مناصب للشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين الدول المستقبلية، فمساعدة دول جنوب المتوسط مسألة لا بد منها لضمان استقرار المنطقة وإيقاف ضغط الهجرة، وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والإقتصادية، تشجيع وجلب الإستثمار الأجنبي للمنطقة، تحرير المبادلات التجارية ويتمثل الدعم أساسا في برنامج ميدا MEDA، والذي يمثل أداة مهمة في يد الإتحاد الأوروبي من أجل إنتاج مشروع الشراكة مع دول جنوب المتوسط.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: المجال الثقافي والحضاري

لقد كان البحر المتوسط لقرون مضت حاجزا منيعا بين الشمال والجنوب تحت تأثير سياسة التفرقة البيزنطية التي طغت على سياسة روما التي كانت ترمي إلى الإندماج، وشهد هذا البحر حروبا متوالية عبر العصور، بين اليونان والفرس وبين الرومان وقرطاجنة وبين بيزنطة والعرب، وبين الصليبيين

<sup>(1)</sup> <http://geocconfluenles-ens-ishfr//...etp...//medit/medit doc2.htm>، تاريخ الإطلاع: 17 أفريل

2017.

<sup>(2)</sup> عبد العالي حور، حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد

143، ص 24.

والمسلمين وبين اسبانيا والأترك، وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك صور رائعة من التواصل الإنساني بين ثقافات وشعوب ضفتي المتوسط، فبينما كانت أوروبا يغمرها الجهل والظلام في العصور الوسطى كان العلم العربي يعيش في عصر النهضة واستطاع الإسلام التوصل إلى صيانة التراث الإغريقي الروماني، فمهد السبيل إلى النهضة الأوروبية بمختلف تعبيراتها اللغوية، وهكذا عوض الصراع السياسي بين الشمال والجنوب تعارف حضاري وثقافي بين الحضارات الغربية في أوروبا والإسلامية في جنوب المتوسط، منذ الحضارات الفرعونية واليونانية والرومانية فهو إذن التقاء حضاري هيأت له مجهودات مشتركة بين مختلف الحضارات، وقد مهد الإلتقاء الحضاري إلى ضرورة التعايش بين الجانبين والمحافظة على مصالحها المشتركة. (1)

والتاريخ يعيد نفسه فما هي الشراكة الأوروبية المتوسطية، تحاول أن تشتغل تلك العوامل التاريخية والحضارية من أجل إعادة العلاقات ما بين الضفتين إلى طبيعة تعاونية من أجل النهوض بالثقافة المتوسطية للشعوب القاطنة بالمنطقة.

من خلال تشجيع التفاهم بين الثقافات، حيث أكد المشاركون في ندوة برشلونة على أهمية الحوار بين الثقافات المتوسطية، كما بينوا الأهمية الحضارية للبحر الأبيض المتوسط، بيد أن هاتين الحقيقتين، كثيرا ما يتم التغاضي عنهما في الإعلام الغربي الذي يعتم صورة الآخر الذي يعيش في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ذلك الإنسان الذي يختلف عن الإنسان الأوروبي في القيم والدين والثقافة والتقاليد السياسية والاجتماعية، ولتدارك الموقف ألع المشاركون على الدور الذي يجب أن يلعبه الإعلام في التعريف بين مختلف الثقافات والربط بين الشعوب. (2)

(1) خلفه نصير، مرجع سابق، ص 48.

(2) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية الجزائرية، مرجع سابق، ص 199.

## خلاصة الفصل:

لقد أدركت دول الإتحاد الأوروبي أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية الجديدة لم يعد منحصرًا في بعده الداخلي لكل بلد على حدى، كما لا يمكن حصره على مستوى الحدود الجغرافية المباشرة بين بلدين أو بلدان متجاورة، بل أصبح أمن واستقرار المنطقة المتوسطية مشتركًا، مما يعني أن عدم الاستقرار السياسي، الإقتصادي والإجتماعي الذي تعرفه دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط ستكون له آثار سلبية وانعكاسات خطيرة على دول الإتحاد الأوروبي.

إذن الدول الأوروبية باتت معنية بصفة مباشرة بالأحداث في جنوب المتوسط من هنا كان البحث عن أطر جديدة للتعاون والشراكة من أجل التخفيف من هذه المشكلات كي لا تتفاقم التهديدات المباشرة للفضاء الأوروبي كانت مقارنة الشراكة واحدة من أهم هذه الأطر والميكانيزمات.

# الفصل الثالث

## الشراكة الأوروبية

## الشراكة الأوروبية الجزائرية

وقعت الجزائر سنة 1976 إتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي، والذي كان في بداية الأمر ذو طابع تجاري مدعما ببيروتوكولات مالية، فكانت الجزائر من بين أهم الدول الجنوبية المتوسطية بالنسبة للدول الأوروبية بفضل الإمكانيات التي تمتلكها على جميع الأصعدة، لذلك لم يبقى التعاون محصور في الشق الإقتصادي والمالي، بل تعداه إلى الميدان السياسي الأمني والإجتماعي الثقافي.

إن الجزائر التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بفضل هذه الشراكة، لكنها كانت حذرة مما تحمله وتخفيه هذه العملية من سلبيات وتأثيرات عكسية، لذلك لم توقع على اتفاق الشراكة إلا سنة 2002 ولم تدخل العملية حيز النفاذ حتى يوم 01 سبتمبر 2005.

## المبحث الأول: مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية

لقد طرح الإتحاد الأوروبي سنة 1995، على دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ومنها الجزائر، صيغة جديدة للتعاون بين الجانبين تشمل كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وذلك في إطار سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه الدول الأخرى وقد عرفت المبادرة باسم إعلان برشلونة.

## المطلب الأول: من برشلونة إلى توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

رغم تبني الجزائر لإعلان برشلونة إلا أنها لم تكن من الدول الأولى التي بادرت بالمفاوضات مع الشريك الأوروبي، ويعود تأخر الجزائر في الإهتمام بتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى معاشتها لما سمي بالعيشية السوداء التي ميزها بالدرجة الأولى الوضع السياسي والأمني الناتج عن وقف المسار الإنتخابي في بداية 1992، والذي أدى إلى حرب أهلية امتدت على مدى عشرية التسعينات وأدخلت الجزائر في وضع أمني غير مواتي لإقامة أي نوع من الشراكة، بحيث كان غلق المفاوضات الأوروبية في الجزائر من 1994 إلى 1998 لأسباب أمنية أكبر مؤشر على ذلك.<sup>(1)</sup>

هذا إلى جانب تردد أوروبا في التعامل مع السلطة السياسية في الجزائر التي طلبت من الإتحاد الأوروبي التعاون ضمن مسار برشلونة في محاربة الإرهاب عن طريق تزويدها بالمعلومات الضرورية

(1) Délégation de l'union européenne en Algérie « supplément 50 en anniversaire de l'indépendance » Alger : D.E.U.A. 2012.P4.

لنك الشبكات الإرهابية التي كانت تنشط ابتداء من بعض العواصم الأوروبية، بحيث لاقت ترددا عبر عن خوف أوروبا من التوسط في موقف تاريخي معادي للديمقراطية، علما أنها دعمت وقف المسار الإنتخابي بشكل ضمني عبر الإعانات التي كانت تقدمها للجزائر في تلك المرحلة.<sup>(1)</sup>

رغم تتأقل التعاون الأوروبي الجزائري في هذه المرحلة خاصة مع غلق المفوضية الأوروبية في الجزائر لأسباب أمنية، التزمت الجزائر بحضورها في جميع المؤتمرات القرارية التي نص عليها إعلان برشلونة كما شاركت في مختلف البرامج الجهرية التي كان يحضرها الإتحاد في طار الحوار المتوسطي والتي تشكل أحد أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطية.<sup>(2)</sup>

منذ 1998 ومع بداية تراجع العنف في الجزائر وعودة نشاط مفوضية اللجنة الأوروبية في الجزائر أبدى الإتحاد الأوروبي عبر ترويكما مكونة في تلك الفترة من ممثلين للرئاسة القائمة (بريطانيا) ولكسنبرغوالنمسا، رغبتها في الإلتقاء بمسؤولين جزائريين و الذين رفضوا الإستجابة لهذا الطلب من حيث الشكل حيث عبر وزير الخارجية الجزائري بشير عطايف عن ذلك بأن أوروبا تطالب الإلتقاء بمسؤولين جزائريين في مستوى وزير، لكنها ترسل موظفين أوروبيين دون هذا المستوى وأن هذا الطلب في شكل رسالة من رئاسة اللجنة الأوروبية نوهت فيها بإقصاء ملف الإرهاب من المفاوضات نظرا لعدم نضوجه في التعبير التالي:

"الإتحاد الأوروبي يساند ويشجع مجهوداتكم في مكافحة الإرهاب...مما عبر لدى المسؤولين الجزائريين عن استمرار أوروبا في تجاهل ملف الإرهاب في الجزائر وتفادي فتح مجالات التعاون لمكافحته مثل تبادل المعلومات، حركة الأشخاص المشبوهين والمتهمين والتحويلات المالية بينهم، وهكذا تعطلت المفاوضات إلى غاية سنة 2001.<sup>(3)</sup>

منذ سنة 2001، قام رئيس اللجنة الأوروبية "رومانوي برودي Romano brody بزيارة الجزائر تلتها زيارة مسؤولين أوروبيين على عدة مستويات بالإضافة إلى التقاء برلمانيين أوروبيين مع نظرتهم في الجزائر، في شكل عبر عن دعوة الإتحاد الأوروبي إلى إعادة فتح باب المفاوضات حول اتفاق الشراكة بينه وبين الجزائر خاصة وقد اجتازت أصعب مرحلة في مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى أحداث 11

(1) NEDJAH « la relation euro algériennes de la coopération au partenariat ».p161.

(2) هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مالها وما عليها،بيبيبيسيد (publisud)، 2001، ص 116.

(3) Loccit, voir aussi de monde du 16 janvier 1998, p 2.

سبتمبر التي ميزت المحيط الدولي وساهمت في تليين موقف أوروبا المتردد حول هذا الملف والتقاءها بالظروحات الجزائرية.<sup>(1)</sup>

وفي انتظار تحديد تاريخ لعودة المفاوضات مع الجزائر، بدأت مصالح اللجنة الأوروبية في إعداد ما يسمى "الوثيقة الإستراتيجية" الخاصة بالجزائر والتي تسبق الإتفاق مع أي دولة متوسطة، بحيث تشكل هذه الوثيقة الإطار الإستراتيجي الذي يصف أهداف التعاون الثنائي، والميادين ذات الأولوية التي تم اختيارها للتعاون بعد دراسة شاملة لوضعية الدولة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، ثم تتبع هذه الوثيقة بما يسمى ببرنامج التنمية الوطني.<sup>(2)</sup>

بدأت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والتي تدخل ضمن الجولة الخامسة عشر يوم 15 أكتوبر 2001 في عاصمة الإتحاد الأوروبي بروكسل وامتدت على مدى ثمانية أيام دون التمكن من الإتفاق على مجمل الأبواب المكونة للإتفاق، بحيث تم الإتفاق على الجانبين الإقتصادي والتجاري، في حين علقت المفاوضات حول مجموعة من النقاط أصر الطرف الجزائري أن يقابل مبدأ حرية تنقل السلع بين الشركاء مبدأ ضروري هو حرية تنقل الأشخاص عن طريق تسهيل استخراج تأشيرات السفر نحو أوروبا مبررة بأنه لا يعقل أن يكون هناك انفتاح اقتصادي ومالي دون حرية تنقل الأشخاص القائمين بهذه النشاطات، وهو ما تردد بشأنه الطرف الأوروبي متحججا في ذلك بالأوضاع الأمنية السائدة، كما طلبت الجزائر إضافة باب متعلق بالعدالة والشؤون الداخلية ركزت على النقطة المتعلقة بإعادة قبول الأشخاص غير المرغوب فيهم في أوروبا بعد قرار من المحكمة حيث رفضت الجزائر استعادة الأشخاص بدون التأكد من هويتهم وكذا المسائل المتعلقة بمحاربة الغش.

كل نقاط التعثر هذه أدت إلى تأجيل المفاوضات إلى شهر نوفمبر من نفس السنة، حيث عاد الأطراف للإلتقاء من أجل إتمام المفاوضات التي انتهت في الخامس من شهر ديسمبر 2001 بقبول الطرف

(1) **Délégation de l'union européenne en Algérie** « union européenne Algérie 30 ans de coopération : 1979-2009.

(2) **Partenariat euromed, Algérie** : document de stratégie 2002-2006, programme indicatif national.

الأوروبي لكل شروط الطرف الجزائري وإنهاء صياغة الشراكة الجزائري الأوروبي، الذي تمالتأشير عليه من قبل رئيس اللجنة الأوروبية وممثل البعثة الجزائرية في 19 ديسمبر 2001.<sup>(1)</sup>

وتم التوقيع على اتفاق الشراكة من قبل الجزائر في 22 أبريل 2002 خلال المؤتمر المتوسطي لوزراء الخارجية الذي انعقد في فالنسيا، وذلك بعد ترجمته إلى اثنا عشر لغة من قبل الإتحاد الأوروبي وإلى اللغة العربية من قبل الجزائر، ودخل حيز التطبيق في أول 01 سبتمبر 2005 بعد التصديق عليه من قبل رئيس الجمهورية في 27 أبريل 2005<sup>(2)</sup> واستيفائه لشروط وإجراءات التصديق الأوروبية المتمثلة في التصويت عليه في البرلمان الأوروبي الذي صادق عليه في 10 أكتوبر 2002 وكذا برلمانات كل الدول الأعضاء في الإتحاد كل على حدى.

لقد تميز الإتفاق الذي ربط الإتحاد الأوروبي بالجزائر بجزء إضافي مقارنة باتفاقات الشراكة الأخرى وهو الباب الثامن الذي تضمن النقاط التي أصرت الجزائر على إضافتها إلى ميادين الشراكة والمتمثلة في:

- تسهيل إجراءات تنقل الأشخاص.
- تبادل المعلومات في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية، كما نجحت الجزائر في فرض رؤيتها فيما يخص استعادة الرعايا المتواجدين بصفة غير شرعية، بأن لا يطبق هذا الإجراء إلا بعد إتمام إجراءات التحقق من الهوية.
- التعاون عن طريق تبادل المعلومات والتكوين لمكافحة الجريمة المنظمة، التمييز العنصري، الإرهاب و الغش.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup>GHaniaoukazi, « Algérie union européenne, les dessous d'un accord .le quotidien d'oran, 9 d'cembre 2001.

<sup>(2)</sup> المرسوم الرئاسي 05-159 الموافق لـ 27 أبريل 2005، المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادر في أبريل 2005، ص 3.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع، ص ص 3-28.



وقد حدد اتفاق الشراكة الإطار المؤسسية الذي يتم فيه الحوار بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي والذي من شأنه تتبع تنفيذ محتوى الإتفاق بحيث أنشأ مجموعة من الهياكل على مستويات ومسؤوليات مختلفة وهي:

- مجلس الشراكة الذي يعقد اجتماعاته على المستوى الوزاري مرة كل سنة ويتشكل من أعضاء من الحكومة الجزائرية وآخرين من مجلس الإتحاد الأوروبي مهمته دراسة القضايا الهامة المطروحة سواء كانت ثنائية أو جماعية.

- لجنة الشراكة التي تجتمع على مستوى الموظفين الممثلين لكل طرف في الشراكة وهي مكلفة بتسيير الإتفاق في حدود مراعاة الإختصاصات المخولة لمجلس الشراكة الذي يمكنه تفويض بعض الإختصاصات لها.

- يخول الإتفاق لمجلس الشراكة تشكيل أي هيئة أو مجموعة عمل ضرورية لتنفيذ الإتفاق بحيث قام في 2007 بإنشاء مجموعة من اللجان الفرعية للشراكة حسب قطاعات الشراكة التي من شأنها تحييص ملفات الشراكة قبل تقديمها للمستويات الأعلى منها، هذا بالإضافة إلى إنشاء عدد كبير من مجموعات العمل لمساعدة اللجان الفرعية في إعداد الملفات وتجتمع كل هذه الهيئات بين الجزائر وبروكسل.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الثاني: الجزائر ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط

لقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في فيفري 2007، حيث جاء به الرئيس أو المترشح نيكولا ساركوزي، حيث ألقى خطابه حول ضرورة الإهتمام بالمتوسط وتوحيد شعوبه في شكل حلم رومانسي يحمل نكهة إيدولوجية أوروبية إسرائيلية تحاول تطيف ماضي أوروبا في جنوب المتوسط، حيث عكس بكل جرأة طروحات الجنوب حول هاتين المسألتين رأسا على عقب، فأصبح الإستعمار الفرنسي في الجزائر رسالة سامية تنقل مشاعر الحب ومزايا الحضارة الفرنسية إلى الجزائر بشكل يحول ما طلبته هذه الأخيرة من تعويضات واعتذارات عما ارتكبه فرنسا من جرائم في الجزائر بالخطاب المعنوي، حيث جاء في مقطع من الخطاب "إذا كان يتوجب على فرنسا الاعتذار والتعويض فالأولوية تعود لأبناء الحركيين

(1) Délégation del'union européenne en Algérie « union européenne Algérie, 30 ans de coopération : 1979-2009 », p27.

الذين خدموا فرنسا وكان عليهم أن يهربوا من بلدهم واستقبلتهم فرنسا بكل شيء" (1) ثم يحلم ساركوزي بأن يتوقف الطفل الفلسطيني عن كره الطفل اليهودي كحل رومانسي للقضية الفلسطينية.

وبعد انتخابه كرئيس لفرنسا حاول ساركوزي تسويق هذا المشروع عن طريق محاولة توضيحه خاصة وقد أثار التساؤل عن مدى جدواه أمام وجود مؤسسة مسار برشلونه "التي سبق وأن ربطت الدول المتوسطية، وعن كيفية التوطين والانتماء إلى اتحادين معا.

ويبدو أن فريق عمل ساركوزي قد أدرك اللبس والغموض الذي يحيط بالمشروع حيث بدأ يظهر توجه براغماتي أول في خطاب ساركوزي الذي ألقاه في مدينة طنجة في أكتوبر 2007، فبعد التأكيد على عدم الإكتفاء بالجهود المبذولة حتى الآن في إطار مسار برشلونه وسياسة الجوار في تقريب شعوب المتوسط حاول توضيح السمات التي يراها رئيسية لمشروع الإتحاد المتوسطي وهي:

- يجب أن يكون الإتحاد المتوسطي براغماتيا وهندسة متغيرة حسب المشاريع.
- مثل أوروبا سيبدأ الإتحاد المتوسطي بالتنمية المستدامة، الطاقة، النقل، والمياه، لكنه عكس أوروبا سيعرض ضمن أولوياته الثقافة والتعليم، الصحة والرأس المال البشري والعدالة.
- الإتحاد المتوسطي هو اتحاد مشاريع يهدف لجعل المتوسط أكبر مختبر للتنمية في العالم.
- لن يحل الإتحاد محل المبادرات والمشاريع الموجودة، بل سوف تكون مهمته إعطائها دفعا ونفسا جديداً.
- سوف يتأسس على إرادة سياسية تترجم نفسها بأعمال ملموسة واستراتيجيات مشتركة يعبر عنها رؤساء الدول والحكومات.
- لن يكون هناك خلط بين الإتحاد المتوسطي والمسار الأورومتوسطي لكنه لن يبنى ضد إفريقيا ولا ضد أوروبا وسيبنى مع أوروبا ومع إفريقيا.
- يفترض أن تكون المفوضية الأوروبية شريكة كاملة للإتحاد المتوسطي بشكل يقوي الروابط بينهما. (2)

(1) Discour de Nicolas sarkoziaToulon.le 27 févriers 2000, sur :

<http://sites-univerpronence.fr/veronis/discours2007/transaiptphp?n=Saarkozi/>.

(2) quelle union pour quelle méditerranée ?, Etude Géopolitiques. Novembre 2008, paris, observation d'étude politique, diffusionkarthala, p p 137-141.

في ظل كل هذا فإن الجزائر كانت الدولة الأكثر غموضا في تعبيرها عن موقعها من المشروع الذي استتكرت خطابه الأول حيث ألقاه "ساركوزي" المترشح للرئاسة الفرنسية بسبب الرؤية المهيمنة التي أبدأها فيما يخص تاريخ فرنسا في الجزائر، وحتى بعد نهاية الحملة الإنتخابية واكتسابه لطح أكثر عقلانية بتبني المجلس الأوروبي له في إطار مسار برشلونة.

وبقيت السلطات الجزائرية قليلة الكلام عن موقفها وتأكدت لا مبالاتها من خلال غياب رغبتها التامة في شغل المناصب المزعومة في هياكل المشروع ومن رئاسة وأمانة وسكرتارية، كما بقيت الجزائر صامته عن موضوع تأكيد مشاركتها في قمة باريس المزعومة يوم 8 جويلية 2008 لطح المشروع على الشركاء الأوروبيين.<sup>(1)</sup>

حيث عرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجابة واحدة حول هذا السؤال وهي لكل موضوع وقته، كما لزم وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي الصمت في هذا الشأن فيما أجاب الوزير الأول عبد العزيز بلخادم عن السؤال ب: ليس مستبعد أن تشارك الجزائر في القمة، وهذا حتى الأيام الأخيرة التي فصلت عن موعد القمة، والغريب أن الذي تولى الإجابة عن هذا السؤال هو الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي أكد مشاركة الجزائر وهذا خلال تواجده في قمة مجموعة 8 باليابان.

وفي غياب رأي رسمي يفسر موقف الجزائر الفاتر اتجاه المشروع يمكننا إرجاعها إلى مجموعة من الإعتبارات أولها:

- الصورة التي أوحتها دبلوماسية فرنسا في طريقة تقربها من دول الجنوب لتسويق وتنفيذ مشروعها معبرة جيدا عن رؤيتها الإستراتيجية للمنطقة ولمكانة الجزائر فيها بحيث اقترحت على مصر تقاسم الرئاسة نظرا لدورها الإستراتيجي في قضية الشرق الأوسط التي أصبحت فرنسا ساركوزي توحى فيها برغبة في تلبين وتعديل مواقفها الكلاسيكية نحو إسرائيل بما يتقارب مع الرؤية الأمريكية، ثم الزيارات التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى المغرب وتونس والتي أسفرت عن اقتراح المغرب لتولي منصب أمين عام لمشروع المتوسط وتونس كدولة مضيضة لسكرتاريته التي تعكس القراءة التي أكدها الدكتور "صالح ميهوبي" بأن فرنسا تريد

<sup>(1)</sup>Faycalmetaoui « les algeriens ont voulu vendre la soupepluschere ».Elwtan, 8 juillet

تجاهل وتحجيم دور الجزائر كدولة رائدة في المغرب العربي وترجيح الكفة للمغرب الذي تسانده في قضية الصحراء الغربية والسماح له بالتحول إلى قوة مغاربية تضعف وزن الجزائر في المنطقة.

- أما تونس فتعتبرها فرنسا دولة لينة الدبلوماسية ومتفتحة على الغرب ويأتي إلى جانب هذه التفسيرات تخوف الجزائر شبه المعلن من تحول هذا المشروع إلى إطار لتطبيع العلاقات مع إسرائيل كما عبر عن ذلك وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" حيث قال: "ليس الإتحاد من أجل المتوسط من يجب أن يقود التطبيع بين إسرائيل والدول العربية التطبيع يعود إلى نقاش آخر...".<sup>(1)</sup>

شاركت الجزائر في قمة باريس المتعلقة بمشروع مسار برشلونة الإتحاد من أجل المتوسط التي انعقدت في 13 جويلية 2008، والتي ضمت الإتحاد الأوروبي و43 دولة عضوة، بالإضافة إلى حضور الأمم المتحدة، مجلس التعاون الخليجي، منظمة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، اتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، ممثلي المؤسسات المالية الدولية والأوروبية ومؤسستي اتحاد الحضارات وأناليند.<sup>(2)</sup>

وركز البيان الختامي للإجتماع بالتأكيد على مبادئ برشلونة على البعد الأمني لاسيما العمل على منع انتشار الأسلحة النووية ومراقبة الأسلحة التقليدية، مكافحة الإرهاب، ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط، ثم وضع البيان أهداف الدول الموقعة عليه والمتمثلة في:

- تعزيز العلاقات المتوسطة وتنمية مبدأ تقاسم المسؤوليات.
- تعتمد المشاريع على مبدأ التشاور بحيث يحددها مجلس وزراء الخارجية القادم في نوفمبر 2008.
- يحترم مسار برشلونة الإتحاد من أجل المتوسط "الأبعاد الثلاث المسطرة في مسار برشلونة السياسية، ويعمل في إطارها ولتعزيزها.
- تسهيل التنقل القانوني للأشخاص ومكافحة الهجرة غير القانونية.
- إعطاء طابع واقعي للعلاقات بين الدول عن طريق تنفيذ مشاريع ذات فائدة لجميع مواطني المنطقة.

إن سيناريو إخفاق مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط والذي توقعته العديد من دول جنوب المتوسط ومنها الجزائر، قد لوح في بضعة أشهر فقط بعد التوقيع على بيان باريس بالإعتداء البشع الذي

(1) بشارة خضرأوروبا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008).

(2) دعيت ليبيا بصفتها دولة متوسطة لكن الرئيس الليبي معمر القذافي، لم يلبي الدعوة بسبب رفضه لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط لإعتباره مشروعا يقسم الوطن العربي وإفريقيا.

نفذته إسرائيل على قطاع غزة ضاربة عرض الحائط بأهداف البيان ومبادئه، حيث تسببت في أزمة أدت إلى تعطيل نشاط المسار خلال سنة 2009 سواء على مستوى الاجتماعات التي برمجها الاجتماع الأول لوزراء الخارجية في مارسيليا في نوفمبر 2008، أو على مستوى تنصيب المؤسسات الذي لم يتم إلا سنة 2010.<sup>(1)</sup>

أين اختيرت برشلونة لإحتضان مقر الأمانة العامة وتولت الأردن منصب الأمين العام ابتداء من مارس 2010 لمدة سنتين وينشط إلى جانبه ستة أمراء عامون مساعدون من فلسطين، إسرائيل، تركيا، اليونان، مالطا وإيطاليا.<sup>(2)</sup>

إن هذه البداية المتعثرة، أضعفت الآمال في أن يتخطى "مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" العقبات التي واجهها مسار الحوار الأورومتوسطي وتحوله إلى قائمة من المشاريع التي تعد إيجابية في حد ذاتها حسب الأهداف المعلنة، أما بالنسبة للجزائر فيمكن اعتبار برشلونة "الإتحاد من أجل المتوسط" مخبرا عكس رؤية فرنسا الإستراتيجية للمنطقة وللمكانة التي تطمح أن تخصصها الجزائر فيها، خاصة وأن فرنسا تمثل أقوى رؤية متوسطة في الإتحاد الأوروبي.<sup>(3)</sup>

(1) عامر لطفي، الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية-الأوروبية في ظل إطار برشلونة. مرجع سابق ص 45.

(2) عبد النور خليفي، "الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط 1995-2009.

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي وإداري، 2010-2011، ص ص 281، 282.

(3) عامر لطفي، مرجع سابق، ص 46.

## المبحث الثاني: مجالات وأبعاد الشراكة الأوروبية الجزائرية

لقد شملت الشراكة الأوروبية الجزائرية عدة أبعاد ومجالات: سياسية أمنية، إقتصادية مالية، واجتماعية ثقافية كانت من أهم المحاور في عملية الشراكة.

## المطلب الأول: المجال السياسي والأمني

يعكس البعد السياسي والأمني في السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي كما سبق وأن رأينا تصور أوروبا لأمنها الخاص، الذي بني على المعطيات والتحولت الجديدة على الساحة الدولية والمتوسطة بعد الحرب الباردة والذي يحصر التهديدات الآتية من المتوسط في:

- النزاعات الإقليمية التي تخلق جو من اللاإستقرار في المتوسط وتهدد أمنه خاصة منها الصراع العربي الإسرائيلي والنزاعات في قبرص، لبنان، تركيا، اليونان، والصحراء الغربية.
- انتشار أسلحة الدمار الشامل والرؤوس النووية في منطقة المتوسط.
- الأصولية الدينية وامتداد نشاطاتها إلى أوروبا.
- الهجرة خاصة من شمال إفريقيا إلى أوروبا.
- تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.
- فساد الأنظمة السياسية في جنوب المتوسط وعدم استقرارها الذي يتسبب بشكل غير مباشر في تصاعد ظاهريتي الأصولية والهجرة.<sup>(1)</sup>

لذلك فإن تحليل مكانة الجزائر في البعد السياسي والأمني للشراكة الأوروبية المتوسطية يبدأ بقراءة التهديدات التي حددها التصور الأمني الأوروبي اتجاه المتوسط، حيث يبدو أن الجزائر معنية بأغلبية النقاط التي طرحت فيه، خاصة وأنها قد صيغت في فترة التسعينيات التي عايشتها فيها الجزائر تصاعد حركة المد الإسلامي وظهور الإرهاب الذي انتشرت نشاطاته التنظيمية والإرهابية وامتدت إلى غاية أوروبا وتنامي

(1) عبد الله بن عبيدة، الشراكة الأوروبية الجزائرية. الملتقى العلمي الخامس، حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، الجزائر، جوان

ظاهرة الهجرة نحو أوروبا التي تشغل فيها الجالية الجزائرية أكبر المؤشرات بين المهاجرين القاطنين والمهاجرين الجدد.<sup>(1)</sup>

إلى جانب التهديدان اللذان يشكلان أكبرها جسيماً من لدن أوروبا، تعتبر الجزائر دولة يصعب السيطرة عليها استراتيجياً بسبب مواقفها التي مازالت تتسم بنوع من الثورية والتمسك بالريادة في المنطقة والتي تبرز من خلال النزاع حول الصحراء الغربية والذي تصر فيه الجزائر على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تنفيذاً للخطة الأممية التي تدعو إلى تنظيم استفتاء شعبي في الصحراء الغربية، أمام محاولة المغرب التهرب منه عبر طرحه لحل "الحكم الذاتي في الصحراء الغربية تحت السيادة المغربية، والذي تؤيده أوروبا خاصة فرنسا كذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن ذلك علناً كرد فعل لموقف الجزائر الراض للتحول الأجنبي في ليبيا سنة 2011، مما يوحي لنا بتخوف القوى الدولية من الأنظمة التي تعتبرها متصلبة ومقاومة لها وميلها للأنظمة الأكثر تجاوباً خاصة الأنظمة الملكية.

أما فيما يخص خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والرؤوس النووية في منطقة المتوسط فرغم انتقاد الجزائر لبرامج نووية وانضمامها لمعاهدتي حظر انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية، لم تتجو من الإتهامات الغربية حول تطوير البرامج النووية، حيث ذكر صاموئيل هينتينغتون في كتاب "صدام الحضارات" بأن المخابرات الأمريكية تستقبل تقارير حول نشر صواريخ متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية في الجزائر<sup>(2)</sup>، تلاه تقرير المخابرات الإسبانية في صيف 1997 الذي يتهم الجزائر بتطوير برامج نووية في حين أكدت الجزائر بأن مفاعليها النوويين في درارية وعين وسارة ينشطان لأغراض مدنية، وما يدل على هذه الإتهامات أن الجزائر موضوعة تحت الرقابة الغربية خاصة منذ إطلاق أوروبا لبرنامج "هيلبوس" الموجهة للمراقبة العسكرية ابتداءً من منتصف التسعينات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يبقى هذا الملف ورقة قائمة قد تستعمل إذا ما تحولت الجزائر إلى دولة مارقة في المنظور الغربي.<sup>(3)</sup>

أما فيما يخص فساد الأنظمة السياسية في جنوب المتوسط وعدم استقرارها الذي يتسبب بشكل غير مباشر في تصاعد ظاهرتي الأصولية والهجرة، فتصنف الجزائر ضمن الدول التي حكمتها أنظمة اشتراكية

(1) عبد الناصر، نزال العبادي، الشراكة العربية الأوروبية وضرورات التكامل العربي. مؤتمر حول الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة حلوان، ماي 2000.

(2) صموئيل هينتينغتون، مرجع سابق، ص 523.

(3) عبد النور عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي. الجزائر، 2006، ص 19

مارست المركزية لمدة عقود ويصعب عليها التخلص من السلوكات المكتسبة، رغم التحول الديمقراطي الذي أعلنته منذ نهاية الثمانينيات، وتعثر في تجربته الديمقراطية الأولى بإلغاء انتخابات 1992، فقد ورد تقسيم أوروبا للوضع السياسي في الجزائر عشية التوقيع على اتفاق الشراكة عبر الوثيقة الإستراتيجية المتعلقة بالجزائر على أساس النقاط التالية:

- رغم تمتع الجزائر بنظام دستوري قائم على الديمقراطية التمثيلية، إلا أن الحزب الحاكم القديم مازال يسيطر على الأغلبية في البرلمان والحكومة.
- رغم أن الجيش لا يتمتع بوظيفة سياسية رسمية إلا أنه مازال يسيطر على الحياة السياسية.
- ينتشر الفساد السياسي في الحياة الإقتصادية وفي الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الدولة الجزائرية.
- لا تتمتع العدالة (المجلس الأعلى للقضاء) بالإستقلالية التي ينص عليها الدستور الجزائري بالإضافة إلى افتقادها للشفافية وعدم تخصص القضاة.

كما أضافت الوثيقة نقطة خصصتها للإحتجاجات في منطقة القبائل التي ذكرت فيها بأنه قد تم إعلام (بصيغة المبني للمجهول) اللجنة الأوروبية بأن الأقلية البربرية تتعرض لممارسات عنصرية وتحرشية يومية، وبأن نسبة البطالة في المنطقة بلغت 70%، على هذا الأساس يبدو بأن الجزائر قد استوفت صورة الدولة التي تتوفر فيها كل أعراض الهواجس الأمنية الأوروبية مما يعمق من ضرورة إدماجها في الشراكة الأوروبية المتوسطية للتمكن من احتوائها بشكل أكبر. (1)

#### أهم النقاط السياسية والأمنية في اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية:

مثل أغلب اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ذكرت ديباجة اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية اتفاق الطرفين على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل على تعميق الحوار والتشاور السياسي فيما يخص القضايا المشتركة والقضايا الدولية مع إشارة خاصة إلى قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة التي تهدد الأمن في المنطقة.

(1) تامغارت اسمهان، الجزائر في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي 1992-2002. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 272-273.



وخصص الباب الأول من الإتفاق للحوار السياسي بين الشريكين والذي عبر عن روح ميثاق برشلونة في ضرورة الحوار في جميع القضايا ذات المصلحة المشتركة التي من شأنها إحلال السلام والأمن كما حدد أهداف الحوار في:

- تسهيل التقارب بين الطرفين عن طريق التفاهم والتشاور المستمر حول القضايا الدولية ذات المصلحة المشتركة.

- السماح لكل طرف بأن يأخذ بعين الإعتبار موقف ومصالح الطرف الآخر.

- العمل على دعم الأمن والإستقرار في المنطقة الأوروبيةمتوسطية.

- السماح بوضع مبادرات مشتركة.

كما أكد على ضرورة إجراء الحوار على جميع المستويات المتاحة خاصة منها المستوى الوزاري في إطار مجلس الشراكة وعلى مستوى الموظفين السامين وعبر القنوات الدبلوماسية.<sup>(1)</sup>

أما ما جاء في الباب الثامن فتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية فقد اتفق فيه الطرفان على التعاون حول مجموعة من القضايا السياسية والأمنية، منها ما يتعلق بالشؤون الداخلية ومنها ما تعلق بمكافحة الظواهر التي تهدد الأمن والإستقرار في المتوسط، بحيث تناول الإتفاق مجموعة من التدابير الملموسة لتنفيذ التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية تتمثل فيما يلي:

- المساعدة التقنية لتطوير وتبسيط الإجراءات المعمول بها في الإدارات المكلفة بالعدالة والشؤون الداخلية من أجل تعزيز فعاليتها لاسيما منها مجال القضاء.<sup>(2)</sup>

- تبادل التجارب، الخبرات والمعلومات من أجل وضع الإجراءات والمقاييس المناسبة لمكافحة الظواهر التي تهدد الأمن والإستقرار في المتوسط خاصة منها الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، تبييض الأموال والهجرة غير الشرعية.

- تنظيم دورات تكوينية لصالح الأعوان المكلفين بالنشاطات في المجالات المذكورة.

- تطوير أعمال إعلامية وتحسيسية خاصة في مجال مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب ومجال مكافحة المخدرات والإدمان عليها.

(1) مرسوم رئاسي 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس

شراكة بين الجمهورية الجزائرية والمجموعة الأوروبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31، 30 أفريل 2005.ص

(2) المرجع نفسه، ص 24.

- إنشاء مؤسسات خاصة للإعلام ومعالجة المدمنين على المخدرات.
- عقد اتفاقيات تعاون خاصة في قضية محاربة الهجرة غير الشرعية.

وتنفذ هذه النشاطات عبر برامج ثنائية تمولها الأدوات المالية الأوروبية ومتوسطة مثل برامج ميديا والبنك الأوروبي للإستثمار ثم الأداة المالية لتمويل برامج الجوار، لكن يجب التذكير بأنه تم تنفيذ بعض البرامج الثنائية قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في 2005 والذي لم يجتمع أول مجلس له إلا في شهر ماي 2006، التاريخ الذي يتزامن مع انتهاء نمط التمويل في إطار برامج ميديا الأول (1995-1999) الثاني (2000-2006)، لذلك سنتناول البرامج الثنائية ذات البعد السياسي والأمني التي تم تمويلها عبر مرحلتين:

#### أولاً: مرحلة قبل 2007

- برنامج ميديا 1: امتد من 1995 إلى 1999 وخصص فيه للجزائر التزام بقيمة 164 مليون يورو يصنف السادس بعد الإلتزامات التي خصصت لمصر بقيمة 686 مليون يورو، المغرب 656 مليون يورو، تونس 428 مليون، تركيا 375 مليون، الأردن 254، ولبنان بـ 182 مليون مع العلم أن الجزائر لم تستهلك في هذا الإلتزام المالي إلا 30 مليون أورو بين البرامج الثنائية والإقليمية، أي ما نسبته 18% فقط والتي تعد أصغر نسبة استهلاك في المجموعة بعد مدفوعات تركيا. (1)

وجهت أغلب الإلتزامات المالية المستهلكة في إطار برنامج ميديا 1 للبرامج الثنائية المتعلقة بإعادة الهيكلة، لذلك لم يستفد البعد السياسي والأمني إلا ببرنامج ثنائي واحد متعلق بدعم الشبكة الجمعوية خاصة منها الجمعيات الجزائرية للتنمية الذي انطلق في 1999، وهدف إلى تنمية القدرات التنظيمية والتسييرية للجمعيات (76 جمعية) بحيث خصصت له قيمة 5 مليون يورو. (2)

برنامج ميديا 2: امتد من سنة 2000 إلى 2006 خصص للجزائر قيمة 338 مليون يورو، حيث تم فيه تمويل ستة (6) برامج ذات بعد سياسي وأمني:

(1). céilecostesec, François Ierin, les Relations intentionnelles entre

l'union européenne et la zone Méditerranéennes Options Méditerranéennes. ser, A.N°52, 2003, pp 212-235.

(2) délégation de l'union européenne en Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009.op, cit, p 31.

- برنامج دعم إصلاح البريد والمواصلات الذي يمثل البعد المتعلق بتطوير مجتمع الإعلام والذي انطلق في سنة 2000 وخصصت له 19 مليون أورو.
  - برنامج دعم عصنة الشرطة الجزائرية عن طريق التكوين والتجهيز الموجه للشرطة العلمية والتكوين في مجال حقوق الإنسان، الذي انطلق سنة 2000، وخصص له 10 مليون يورو.
  - برنامج المساعدة وعصنة الإدارة الذي وجه خاصة لقطاعات المالية، الجمارك والضرائب، النقل، الزراعة، التنمية الريفية والتجارة عن طريق تكوين الأعوان، تحسين العلاقات مع الزائين وتكييف النصوص القانونية مع اقتصاد السوق والحكم الراشد، انطلق هذا البرنامج سنة 2003، وخصصت له 25 مليون يورو.
  - برنامج دعم إصلاح العدالة الموجه لوزارة العدل والمؤسسات التكوينية المتعلقة بها عن طريق تحسين تنظيم إدارة العدالة وأدائها لتدعيم دولة القانون وانطلق البرنامج سنة 2004، بتخصيص مالي قدره 17 مليون يورو.
  - البرنامج الثاني لدعم إنشاء الجمعيات التنموية وتكوينها الموجه لتحسين مشاركتها في التنمية السياسية والإقتصادية، الإجتماعية، انطلق البرنامج في 2005 وخصصت له 11 مليون يورو.
  - برنامج دعم قطاع الموارد المائية عن طريق عصنة إدارة هذه الموارد وترشيد استعمالها في 2005 بغلاف مالي قدر بـ 26.5 مليون يورو.<sup>(1)</sup>
- مرحلة 2007-2013: نلاحظ أن البرامج الثنائية التي تم تمويلها في إطار برامج ميديا تم قبل دخول اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري حيز التطبيق الفعلي، فمنذ سنة 2007 أصبحت الأداة الأوروبية للجوار والشراكة التي عوضت برامج ميديا، هي الممول الرئيسي للبرامج الثنائية حيث خصصت قيمة 336 مليون يورو لتنفيذ مختلف أبعاد الإتفاق والتي حضي فيها البعد السياسي والأمني بالبرامج التالية:
- البرنامج الثاني لدعم قطاع الموارد المائية الذي انطلق منذ سنة 2011، حيث خصص له قيمة 30 مليون يورو.
  - برنامج دعم إصلاح العدالة (عدالة 2) الموجه لدعم إصلاح نظام السجون سنة 2008 خصصت له قيمة 17 مليون يورو ويهدف إلى تحسين ظروف المساجين وتسهيل إدماجهم في الحياة

<sup>(1)</sup>délégation de l'union européenne en Algérie « Rapport annuel de la coopération, UE Algérie 2011.op, cit, p 430.

الإقتصادية والإجتماعية عن طريق دورات تكوينية وتحسيسية موجهة لأعوان السجون مع تمويل تحسين مرافق الإستقبال، إلى جانب إدخال مبدأ المرونة على مدة السجن لتسهيل عملية الإدماج.

إلى جانب الأداة الأوروبية للجوار والشراكة استفادت الجزائر من تمويل الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان ( IEDDH ) والتي وجهت استراتيجيتها (2007-2010) إلى دعم دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث خصص للجزائر 1.8 مليون يورو، استفاد منه 22 مشروع قدمته منظمات غير حكومية، كما استفادت من برامج الفاعلين غير الحكوميين Acteurs Nan étatiques الموجهة لتنمية دور منظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية في ترقية الديمقراطية والذي خصص في إطاره للجزائر 0.75 مليون يورو من ميزانية الإتحاد الأوروبي لسنة 2010-2011 مول عبرها 6 مشاريع. (1)

### المطلب الثاني: البعد الإقتصادي والمالي

يدخل البعد الإقتصادي والمالي للشراكة الأوروبية المتوسطية ضمن التصور الإستراتيجي الأوروبي العام لمحيطه المتوسطي الذي أصبح يحكمه البعد الأمني بمفهومه الواسع والذي اعتبرت فيه أوروبا التخلف الإقتصادي للضفة الجنوبية للمتوسط مصدراً لأكبر التهديدات التي تحيط بها، لذلك فإن الجزائر التي كانت في البعد السياسي والأمني للشراكة تشكل الدولة التي تتوفر فيها كل الهواجس الأمنية الأوروبية فإنها في المقابل في البعد الإقتصادي والمالي تمثل الدولة الأكثر إستراتيجية نظراً لسعة أسواقها وغناها بموارد الطاقة الكلاسيكية والمتجددة بالإضافة إلى قربها الجغرافي من أوروبا مما يرشحها لأن تكون شريكا إستراتيجيا هاما لأوروبا، فقد شاركت الجزائر في البرامج الإقليمية المجسدة للشراكة الإقتصادية والمالية الأوروبية المتوسطية، ووقعت على اتفاق الشراكة الثنائية الذي فتح حدوده التجارية أمام السلع الأوروبية ابتداء من أول سبتمبر 2005.

(1) كامغارت اسمهان، مرجع سابق، ص ص 286، 287.

أولاً: النشاط الإقليمي

تمحور النشاط الإقليمي الذي شاركت فيه الجزائر حول قطاعين رئيسيين هما قطاع النقل وقطاع الطاقة بالإضافة إلى برنامج الحوار الإقتصادي والمالي في المتوسط (FEMIP) برنامج ترقية الإستثمار (INVEST IN MED) وبرنامج التعاون في مجال الإحصاء (MED STAT).<sup>(1)</sup>

- 1- التعاون في قطاع النقل: تعتبر برامج التعاون الموجهة لقطاع النقل ذات بعد أمني كما رأينا وذات بعد اقتصادي بحيث تهدف إلى تحسين وتفعيل وسائط النقل بين الدول الأوروبية وشركائها المتوسطيين من أجل تنشيط وتنمية الحياة الإقتصادية بين الطرفين عبر برامج امتدت من 2006 إلى 2012:
  - برنامج تأمين النقل البحري في المتوسط الأول والثاني (SAFEMED).
  - البرنامج الأورومتوسطي للطيران المدني (Euro med aviation civile).
  - برنامج الطرق البحرية السريعة 1 لأول والثاني (MEDA MOSI/II)
- 2- التعاون في قطاع الطاقة: تشغل برامج الشراكة الإقليمية المتعلقة بالطاقة أهمية استراتيجية نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق الإندماج الإقليمي والجهوي بين الشركاء المتوسطيين وفي هذا المجال تعتبر الجزائر دولة محورية نظرا لغناها بموارد الطاقة الكلاسيكية من بترول وغاز، لذلك نجد أن الجزائر قد عنيت بجميع برامج الشراكة الجهوية في مجال الطاقة وهي:
  - البرنامج الأورومتوسطي للتعاون الإندماج في مجال الطاقة (MED-EMIP) يمتد من 2007 إلى 2017 بغلاف مالي قدره 4.3 مليون يورو.
  - البرنامج الأورومتوسطي الأول والثاني لمنظمي الطاقة (MED-REO I/II) الذي يمتد على فترتين الأولى من 2008 إلى 2009 بغلاف مالي قدره 0.3 مليون يورو، والثانية من 2010 إلى 2012 بغلاف مالي قدره 1.1 مليون يورو.
  - البرامج الأورومتوسطية لترقية استعمال الطاقة في ميدان البناء (MED-ENECEI/II) الأول والثاني، من 2005 إلى 2013 بقيمة 10 ملايين يورو.
  - برنامج الإعداد للخطة الشمسية المتوسطية الذي خصت له قيمة 34.6 مليون يورو للمرحلة التحضيرية للمشروع والتي تمتد من 2010-2013.

<sup>(1)</sup> نفس المرجع، ص 289.

3-برنامج شبكة مؤسسات البحث الإقتصادي (FEMISE) الأول الذي يمتد من 2005 إلى 2009 بتخصيص مالي قدره 4.9 مليون يورو، والثاني الذي يمتد من 2009 إلى 2012 بقيمة 4 مليون يورو، ويهدف هذا المشروع الخاص بجميع شركاء المتوسط إلى دعم الحوار حول المسائل الإقتصادية والمالية في منطقة المتوسط، وتشارك في هذه الشبكة 91 مؤسسة منها بالنسبة للجزائر جامعة باجي مختار للعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بعنابة، ومركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي والتنمية.<sup>(1)</sup>

3- برنامج الشبكة الأوروبيةمتوسطيةللإستثمار (INVESTIN MED) الذي خصصت له 9 ملايين أورو على مدة 2008-2011.

4- البرنامج الأوروبيمتوسطي للإحصاء (MED STAT) الأول (1996-2003) والثاني (2006-6009)، والثالث (2010-2012) الذي خصصت له قيمة 12 مليون يورو، ويهدف البرنامج إلى ترقية سياسة إحصائية قائمة على معطيات حقيقية لاسيما في قطاعات الزراعة، الطاقة، الهجرة، النقل، التجارة، وميزان المدفوعات والمعطيات الإجتماعية عن طريق التكوين ومساعدة المؤسسات الوطنية للإحصاء في تحسين هياكلها وآدائها ومصداقية معطياتها.<sup>(2)</sup>

يختلف البعد الإقتصادي والمالي عن البعد السياسي والأمني في أن هذا الأخير يركز على التعاون، بينما يركز الأول وفي دقة متناهية على تحرير تداول السلع، الخدمات والأموال الذي استحوذ على 43 مادة من البعد الإقتصادي والمالي في حين لم تخصص لمجالات التعاون إلا 22 مادة منه بشكل يوحى بأن اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر يهدف في الأساس إلى تحرير تجارة الجزائر (لأول مرة) أمام الشريك الأوروبي طبقا لقوانين الغاتGATT، والمنظمة العالمية للتجارة OMC، علما بأن البعد الإقتصادي والمالي أتى في شكل نموذجي متشابه في جميع اتفاقات الشراكة التي وقعتها الإتحاد الأوروبي مع شركائه مع تفاوت في مواعيد التحرير التام لتجارتها التي تهدف في النهاية إلى إنشاء منطقة تبادل حر في المتوسط.

وعلى هذا الأساس تمحور البعد الإقتصادي والمالي لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على:

- تحرير السلع.

<sup>(1)</sup>[www.fenise-org.consulte](http://www.fenise-org.consulte), le : 15 mars 2017.

<sup>(2)</sup>[www.medstat.finalform.org.consulté](http://www.medstat.finalform.org.consulté) le : 15 mars 2017.

- تجارة الخدمات.

- تداول رؤوس الأموال وقواعد المنافسة.

- التعاون الإقتصادي والمالي.

حيث اتفقت المجموعة الأوروبية والجزائر على الإنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة ابتداء من دخول الإتفاق حيز التنفيذ، ويشمل هذا المحور تحرير السلع الصناعية، الزراعية، سلع الصيد البحري، والسلع الزراعية الممولة التي تستورد الجزائر 52% منها من الإتحاد الأوروبي وخاصة من دول الهلال اللاتيني (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا).<sup>(1)</sup>

كما ينص الإتفاق على تحرير السلع الصناعية عبر رزنامة من ثلاثة مراحل مع احتفاظ الجزائر بحق الطلب على تحديد الرزنامة بالنسبة لمنتج واجه صعوبات قصوى في حدود احترام المدة الشاملة للرزنامة، كما يمكنها استثنائيا وظرفيا رفع الحقوق الجمركية على الصناعات الفنية أو تلك الخاضعة لإعادة الهيكلة أو التي تواجه صعوبات كبيرة أمام المنافسة الأوروبية.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: البعد الإجتماعي والثقافي

يعتبر البعد الإجتماعي والثقافي في نظر أوروبا المرآة التي تعكس التخلف السياسي والإقتصادي بشركائها، والمستوى الذي تطفو عليه الظواهر التي تهدد أمنها بشكل خاص وأمن المتوسط بشكل عام، مثل الهجرة، الإرهاب، المخدرات والجريمة المنظمة، لذلك أتى البعد الإجتماعي والثقافي في شكل تشخيص لهذه التهديدات من ناحية وطرح لعلاجها والتقليل من آثارها من جهة أخرى على التبعاد الثقافي بين صفتي المتوسط من ناحية أخرى، حيث حدد تحقق التقارب والتفاهم بين الشعوب في منطقة المتوسط كهدف رئيسي له ولتحقيق هذا الهدف اتفق الشركاء على التعاون من أجل:

1- احترام الثقافات والديانات وتشجيع الحوار بينها، خاصة في المجال الثقافي الفني والإعلامي.

2- تحسين مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، تحسين الخدمات الصحية، تسريع عملية الإقلاع الإقتصادي، دعم المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني.

(1) [www.minconnerce.gov.dz.consulté](http://www.minconnerce.gov.dz.consulté) le : 15 mars 2017.

(2) مرسوم رئاسي 05-159، المؤرخ في 27 أبريل 2005، المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية والمجموعة الأوروبية، مرجع سابق، ص ص 5-6.

3- مكافحة الظواهر والآفات الدولية التي أمن المتوسط، خاصة منها ظاهرة الهجرة، الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، العنصرية وكراهية الأجانب، عن طريق التعاون وتبادل المعلومات بين الشرطة والقضاء والجمارك والسلطات الإدارية.

4- توطيد الاتصال والتبادل بين جميع المستويات الإجتماعية (المجتمع السياسي، المجتمع المدني، الهيئات الثقافية، الهيئات الدينية، الجامعات، الباحثين، الشباب، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات، المؤسسات العامة والخاصة).<sup>(1)</sup>

ومثل باقي أبعاد الشراكة الأوروبية متوسطة، نفذ البعد الإجتماعي والثقافي عبر البرامج الإقليمية المخصصة له وعبر الشق المتعلق بالتعاون الإجتماعي والثقافي لإتفاقات الشراكة كما يلي:

- البرامج الأوروبية متوسطة الموجهة للتعليم العالي كبرنامج (Tempus) لعصرنة التعليم العالي الذي انطلق في الجزائر سنة 2002 وخصص له قيمة 107 مليون يورو من 2003 إلى 2013 يهدف لخلق فضاء مشترك لتبادل العلم والمعرفة بين مؤسسات التعليم العالي للشركاء، حيث تشارك الجزائر في 18 مشروع شراكة في هذا المجال.

- البرنامج الأوروبي متوسطي للشباب Euro Med jeunesse I-II-II-IV الذي امتد على أربعة مراحل خصص لكل منها متوسط 5 مليون يورو حيث تنتهي المرحلة الرابعة في 2015، ويهدف البرنامج إلى ترقية التبادل الثقافي بين الشباب.

- برنامج دعم دور المرأة الذي انطلق في 2006.

- البرنامج الأوروبي متوسطي للتكوين والتشغيل الذي خصص له 5 مليون يورو على مدى 2004-2007، الذي يهدف للكفاح ضد البطالة عن طريق خلق شبكة أوروبية متوسطة لترقية التربية والتكوين في الفروع التقنية.

- البرنامج الأوروبي متوسطي للإرث الثقافي.

- البرنامج الأوروبي متوسطي للعمران.

- البرنامج الأوروبي متوسطي للسمعي البصري.

- المبادرة الأوروبية الأممية للهجرة والتنمية.

(1) Déclaration de Barcelone, op, cite, p11.



- الحوار بين الثقافات الذي تتولاه منظمة آنا ليندا ANNA LINDA التي أنشأت في 2004، كل هذه البرامج والمبادرات جاءت من أجل مجموعة مسطرة من الأهداف هي:
- مكافحة الهجرة والهجرة السرية، عن طريق تحسين ظروف المعيشة وتوفير مناصب الشغل في المناطق المعنية بالهجرة، وترقية استثمارات المهاجرين وإعادة إدماج الأشخاص الذي تمت إعادتهم إلى أوطانهم.
  - ترقية دور المرأة في النشاط الإقتصادي.
  - تحسين ظروف المعيشة والحد من الآثار الإجتماعية لعملية إعادة الهيكلة عن طريق دعم برامج التنظيم العائلي، حماية الأمومة والطفولة، تحسين أنظمة الحماية الإجتماعية والصحة والسكن.
  - تطوير برامج التعارف بين الشباب الجزائري والأوروبي. (1)
  - ترقية الحوار الإجتماعي واحترام حقوق الإنسان.
  - من بين البرامج كذلك برنامج لدعم تحسين نظام التكوين المهني في الجزائر 2001 بتخصيص مالي قيمته 34 مليون يورو، حيث يهدف هذا البرنامج إلى التوجيه الإستراتيجي للتكوين المهني نحو الطلب الإجتماعيوالإقتصادي وتشجيع الطلب الإقتصادي في القطاع العام والخاص على التكوين المهني.
  - كذلك برنامج الدعم الإقتصاديوالإجتماعي (2002).
  - برنامج إعادة تهيئة المناطق التي تعرضت لأعمال الإرهاب (2003-2004) بقيمة 30 مليون يورو، والذي اهتم بإعادة إسكان أهالي المناطق الريفية التي خربها الإرهاب والذي استفادت منه ستة ولايات من الغرب الجزائري (عين الدفلى، الشلف، معسكر، تيارت، تسمسليت، غيليزان). (2)
  - برنامج دعم إصلاح قطاع التربية 2004 بقيمة 19 مليون يورو الذي يهدف إلى تحسين مردودية النظام التربوي في الجزائر ورفع مستوى القدرات البيداغوجية وتعميمه بين مختلف المناطق، عن طريق دعم التكوين الأساسي للإطارات البيداغوجية القائمة بالوظيفة وتحسين التسيير المركزي لها.

(1) مرسوم رئاسي 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة الجمهورية الجزائرية والمجموعة الأوروبية، المرجع السابق، ص 21.

(2) *délégation de l'union européenne en Algérie « union européenne-Algérie 30 ans de coopérations 1999-2009 »*.op, cit, p 87.

- دعم إصلاح قطاع الصحة (2009) بتخصيص مالي قدره 15 مليون يورو، الذي استهدف تحسين أساليب تنظيم وإدارة القطاع فيما يتعلق برفع نوعية الخدمات الصحية، تسهيل الاستفادة منها وإعادة النظر في أنماط تمويل القطاع.
  - دعم قطاع التشغيل (2009) بتخصيص مالي قدره 15 مليون يورو والموجه لترقية الوكالة الوطنية للتشغيل، عن طريق تحسين أساليب تسييرها، وتطوير النظام المعلوماتي لديها ورفع مؤهلات التأطير البشري فيها.
  - برنامج الشباب والشغل الذي وقعت اتفاقيته في 2012 وخصصت له قيمة 23.5 مليون يهدف إلى دعم البرنامج الحكومي الموجه لإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية عن طريق تحسين قدراتهم في التوظيف وترقية التعاون بين القطاعات لتحقيق هذا الهدف.<sup>(1)</sup>
  - برنامج ترقية التراث الوطني الذي وقعت اتفاقيته في 2012 بقيمة 24 مليون يورو، الذي يهدف إلى إحياء والحفاظ على التراث الثقافي، عن طريق خلق الشعب التقنية المختصة في ذلك، ودعم نشاط الجمعيات في هذا الميدان وخلق مناصب شغل فيه.<sup>(2)</sup>
- هذا بالإضافة إلى البرامج ذات البعد السياسي أو الاقتصادي التي ذكرناها سابقا والتي تحمل في نفس الوقت بعدا اجتماعيا وثقافيا مثل برنامج دعم الجمعيات التنموية في الجزائر من أجل تحسين مشاركتها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبرنامج دعم التنمية الريفية لتحسين ظروف المعيشة في الريف، كما يوجه الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج المساعدات الإنسانية 2010-2011 دعما للاجئين الصحراويين في الجزائر (تندوف) في شكل مساعدات غذائية وخدمات اجتماعية.

<sup>(1)</sup>Ibid, p 88.

<sup>(2)</sup>délégation de l'union européenne en Algérie « Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2011 ».op, cite, p p 57-75.

## المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروبية متوسطة على الجزائر

لتقييم انعكاسات الشراكة الأوروبية متوسطة على الجزائر يجب الأخذ بعين الإعتبار التداخل الشديد بين تقسيم الشراكة الأوروبية الجزائرية والشراكة الأوروبية متوسطة ككل، لذلك ستأتي الكثير من نقاط التقييم صالحة للتعميم على العديد من الشركاء لاسيما منهم العرب، كما أن أي تقسيم يوجه للشراكة الأوروبية متوسطة يصبح صالحا للتطبيق على الشراكة الأوروبية الجزائرية باعتبار الجزائر جزءا منها.

## المطلب الأول: الإنعكاسات الإيجابية

تتمثل إيجابيات الشراكة في:

- يبني التصور الأمني الذي اقترحته الشراكة الأوروبية متوسطة على مفهوم شامل ومعاصر للأمن في المتوسط إلى جانب التهديدات التقليدية، أخذ التصور بعين الإعتبار التهديدات الجديدة العبارة للحدود والتي لا يمكن مكافحتها والتحكم فيها إلا عن طريق التعاون الإقليمي.
- منحت الشراكة الأوروبية متوسطة إطارا للإتصال والحوار بين الدول المتوسطية يمكن الإستفادة منه لإثراء التصور الأولي الذي طرحته الشراكة وتوضيح رؤية كل شريك متوسطي.
- اقترحت الشراكة الأوروبية متوسطة ضمن مرحلة الإتحاد من أجل المتوسط مشاريع ذات مصلحة مشتركة ملموسة وتخدم الأمن المشترك بمفهومه الواسع لاسيما منها التي تهدف إلى إزالة التلوث في البحر المتوسط، الإدارة الرشيدة للبيئة، ترقية الحماية المدنية والخطة الشمسية المتوسطية التي انطلقت برامجها منذ 2010.
- كما يمكن للمجموعة العربية التي تتقاسم معها الجزائر الكثير من الهواجس الأمنية يمكنها استعمال الإطار الذي تمنحه الشراكة الأوروبية متوسطة لتقديم رؤية جديدة أو على الأقل مكملة للتصور الأمني المطروح بشكل يأخذ بعين الإعتبار انشغالاتها الأمنية خاصة وأنها تشكل ثلثي الشركاء المتوسطيين لأوروبا.<sup>(1)</sup>

(1) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس. مرجع سابق، ص 167.

أما فيما يتعلق بالانعكاسات المباشرة على الجزائر كوحدة وطنية، يمكننا القول بأن الشراكة الأوروبية متوسطة انعكست إيجاباً عليها في ثلاث نقاط رئيسية هي: (1)

**أولاً:** أنها أخرجت الجزائر من العزلة التي عانت منها منذ بداية التسعينات بعد التعثر في عملية الانتقال الديمقراطي من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والدخول في صراع دموي وعنيف بين الإسلاميين والنظام القائم إلى جانب أن دخول الجزائر في المبادرات التي تقدمها الأنظمة الغربية يبعد عنها شبهة رفضها للنظام الدولي التي قد تجلب لها سخط هذا الأخير وإدخالها ضمن قائمة الدول المارقة.

**ثانياً:** أنها ساهمت في تجنب الجزائر عدوى ما يسمى بالربيع العربي بالتقارب الأوروبي الجزائري الذي أدى بالمناسبة إلى تفعيل البعد السياسي الذي تضمنه اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائري والذي قدمت فيه أوروبا تزكية للانتخابات التشريعية التي نظمتها الجزائر في ربيع 2012 حيث عبر فريق الإتحاد الأوروبي القائم بمهمة ملاحظة الانتخابات على لسان رئيسه "انياسيو سالافراكا" بأن العملية تمت بهدوء، وأن الإطار الانتخابي الجديد قد أدخل عناصر إضافية للشفافية بالنسبة للإطار السابق خاصة عبر الميكانيزمات الجديدة للرقابة المتمثلة في لجان مراقبة الانتخابات.

**ثالثاً:** تمكن الجزائر من فرض رؤيتها حول أولوية تجاوب أوروبا معها لمكافحة الإرهاب ضمن اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية الذي تميز بشقه المتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية والذي نص في مادته التسعين على تبادل المعلومات حول المجموعات الإرهابية وشبكات دعمهم بعد أن كانت أوروبا تدير ظهرها للجزائر في هذا الميدان وفي المجال الديمقراطي نجد من الإيجابيات كذلك تبني الجزائر لمبادئ الديمقراطية التي أكدت عليها الشراكة الأوروبية متوسطة وتكريسها في دساتيرها، إلى جانب توقيعها أغلب المواثيق المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والشعوب يعد إيجابياً في حد ذاته على المستوى الداخلي بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الجزائر، وضرورة ترسيخها وتعلم ممارستها، وعلى المستوى الخارجي بحماية الجزائر من تداعيات النظام الدولي في حالة رفض هذه المبادئ أو مناقشة طريقة تطبيقها.

- التعاون مع الشريك الأوروبي في ميدان إصلاح أساليب الحكم وتعلم الممارسات الديمقراطية وأساليب الحكم المعاصرة علماً بأنها قد مرّت بمراحل صعبة وربما ديكتاتورية في تعلمها وبلوغ هذا المستوى من

(1) مرسوم رئاسي 05-159 المؤرخ في 27 أبريل 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية والمجموعة الأوروبية، مرجع سابق، ص 25.

الأداء والإستقرار، لكن هذا التعاون يبقى إيجابيا بشرط ألا تصاحبه نوايا وممارسات ذات انعكاسات سلبية على الإستقرار الداخلي كما سنرى في الإنعكاسات السلبية للشراكة.

- الآثار الإيجابية المستمدة من النشاط الجهوي الذي شاركت فيه الجزائر عبر اكتساب خبرات وتقنيات جديدة لاسيما في مجال العدالة عبر الشبكة الأوروبية لتعاون القضائي ومجال إدارة الشرطة عبر الشبكة الأوروبية لتعاون الأمني، علما بأن مصاريف هذه النشاطات تقع على عاتق الإتحاد الأوروبي.

- نفس الآثار الإيجابية التي يمكن ذكرها فيما يتعلق بالنشاط الثنائي المكسب للمهارات والتقنيات في تحسين أداء الإدارة الجزائرية التي استفادت منها إلى حد الآن كإدارة السجون والشرطة وبعض الوزارات، مثل المالية، التجارة، النقل، الزراعة والتنمية الريفية، بالإضافة استفادة القضاء من نفس الآثار الإيجابية في نقل الإجراءات وتقريب القوانين.

- اكتساب خبرة كبيرة في ميدان مكافحة تبييض الأموال عبر اعتماد المقاييس الدولية في ذلك شرط تنفيذها، وخاصة أن الجزائر بلد ربيعي يصعب فيه مراقبة انتقال الثروة.<sup>(1)</sup>

ومن الإنعكاسات الإيجابية على المستوى الإقتصادي والمالي:

- تطوير شبكة المستثمرين في المتوسط invest in med لتنمية الإستثمار بين دول المتوسط عبر شبكة التواصل الأوروبية لتوسطية للربط بين المستثمرين والتي تستطيع التمتع فيها الشركات الجزائرية والإستفادة من خدماتها لتنمية استثماراتها.

- الإستفادة من الإعانات والقروض المالية الأوروبية المقدمة لتمويل أغلب هذه البرامج باستثناء المخطط الشمسي المتوسطي الذي اقترح ضمن برامج الإتحاد من أجل المتوسط، والذي طلب فيه الطرف الأوروبي البحث عن تمويلات إضافية لها.

- نقل الخبرة الأوروبية إلى الجزائر عبر الدورات التكوينية، نقل الأدوات والمناهج العصرية في الإدارة والتسيير.

- المساعدة والمرافقة التقنية التي يقدمها الخبراء الأوروبيين.

<sup>(1)</sup> Mission d'observation des élections législatives en Algérie, Revue de la délégation de l'union européenne (NE) en Algérie.op, cit, p 3.

- تصحيح الأنظمة القانونية والسلوكات الإدارية بما يتماشى مع طبيعة اقتصاد السوق، وهذا في المجالات التي تماثل اتفاق عليها. (1)
- إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والتي من شأنها أن:
  - ترفع تنافسية الإقتصاد الداخلي في المحيط بسبب ضغط المنتجات المستوردة من المركز دون رسوم جمركية والتي ستؤدي إلى قتل الصناعات غير التنافسية وإعادة توجيه الموارد الوطنية (العمل+رأس المال) نحو فروع أكثر تنافسية
  - جذب الإستثمارات الأجنبية في محيط أصبح يتميز بانفتاح أكبر، خاصة مع تسهيل نقل الأرباح إلى المركز الذي تنص عليه اتفاقات الشراكة الثنائية.
  - رفع مستوى التشغيل بفضل النمو الإقتصادي المرتقب تحقيقه.
  - تنشيط وتفعيل الإقتصاد سيؤدي بدوره إلى تداعيات إيجابية على المستوى الإقتصادي والسياسي بتحسين ظروف المعيشة، ضمان احترام حقوق الإنسان وتسهيل الإنتقال الديمقراطي، وخلق اندماج جهوي بين مجموعة المحيط.
- ومن الإنعكاسات الإيجابية على المستوى الإقتصادي والثقافي:
  - أن الجزائر استفادت ضمن النشاط الإقليمي الذي يموله الإتحاد الأوروبي من تبادل التجارب والخبرات في حل المشاكل المشتركة مثل البطالة، الصحة، السكن، التكوين والتعليم العالي.
  - تقدم البرامج الثنائية المتعلقة بدعم المناطق النائية والمناطق التي تعرضت للإرهاب خدمات وإعانات مالية تجلب حدا أدنى من الإنعكاسات الإيجابية أو على الأقل فهي تخلو من الإنعكاسات السلبية.
  - استفادت الجزائر من برنامج لدعم قطاع الصحة وبرنامج لدعم تحسين أنظمة الحماية الإجتماعية والتي يمكن أن تنعكس إيجابا على الجزائر من حيث ما تقدمه من تدقيق (AUDIL) لأساليب تسيير هذه القطاعات وأدائها اعتمادا على الخبرات الأوروبية في ذلك.
  - تقدم الشراكة الأورومتوسطية والأوروبية الجزائرية تشخيصا جيدا لمشكلة التكوين والتعليم العالي وعلاقتها بالتشغيل عبر ضرورة رفع مستوى القطاعين وربط نشاطهما بمتطلبات الحياة الإقتصادية وعلى ضرورة التكوين والتعلم من أجل التوظيف الذي هدفت إليه برامج ربط مؤسسات التكوين المهني

(1) نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 28.

بالمؤسسات الاقتصادية، نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه الذي نفذته الجزائر ابتداء من سنة 2004، وبرنامج إصلاح أساليب إدارة الوكالة الوطنية للتشغيل.<sup>(1)</sup>

هذه بعض الإيجابيات والمكتسبات بالنسبة للجزائر في شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، لكن هذا لا يمنع من وجود انعكاسات سلبية على المستويات السابقة الذكر نوجز منها ما يلي في المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية

تتمثل الإنعكاسات السلبية للشراكة الأوروبية الجزائرية في:

#### أولاً: على المستوى الأمني والسياسي

رغم التصور الشامل لمفهوم الأمن الذي قدمته الشراكة الأوروبية متوسطة والإطار الذي وفرته للحوار بين شركاء المتوسط، إلا أن هذا التصور يحمل في جوهره نقصاً صارخاً في تحديد سلم التهديدات الأمنية وترتيب أولوياتها بالنسبة للمنطقة ولأطراف الشراكة، حيث انفردت أوروبا بعملية تشخيص التهديدات التي رتبها بمعزل عن شركائها الذين قد يقدمون أولويات أخرى أو ترتيب آخر لها.

- الدول العربية التي ترفض إلى اليوم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل الجزائر قبلت عبر الشراكة الأوروبية متوسطة الجلوس أمام إسرائيل كشريك متوسطي قد يؤول العمل المشترك معه إلى الإعراف وفتح العلاقات معه بشكل يخدم الأهداف غير المعلنة للشراكة التي تقترحها أوروبا التي تقحم إسرائيل في كل مبادرة حوار تنشئها في المنطقة.

- تظهر المجموعة العربية بما فيها الجزائر كمتلقي سلبي لهذا التصور الأمني الذي لم تشارك في تشخيص تهديداتها في ترتيبها بشكل أدى إلى تمييز فعلي يضيف هواجس أوروبية بحتة إلى قائمة الهواجس المشتركة، بينما يتجاهل تجاهلاً تاماً للهواجس التي تهدد المجموعة العربية التي أصبحت مهددة في سيادتها على قراراتها وحتى على أراضيها من جراء هذه التهديدات المغفلة والمتمثلة في:<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> [http://eaca-ec.europa.eu/tempos/participating\\_coontries\\_impact/Algeria.pdf](http://eaca-ec.europa.eu/tempos/participating_coontries_impact/Algeria.pdf)، تاريخ الإطلاع:

22 أبريل 2017، 21:00h.

<sup>(2)</sup> AMINE ait chalal, « le partenariat euro méditerranéendixans après–quel bilan politique ? ».géostratégiques n°8 du 20 juillet 2005, p 81.

1- استمرار الوجود الأمريكي الذي يهدد أمن هذه المجموعة ويتسبب منذ عقود في تخريب استقرارها عن طريق المنطق العسكري الذي يطبقه والذي يعتمد على أطروحات إيديولوجية تسمح له بالتدخل في المنطقة وإدارتها بما يخدم أهدافه المتمثلة في حماية مصالحه النفطية وتأمين ترسيخ دولة إسرائيل، فقد تسبب في تدمير العراق، ليبيا، سوريا وكل من يعارض وجوده أو سياسته في المنطقة.

2- التمييز الذي تبديه أوروبا حيال شركائها المتوسطيين فيما يتعلق بعملية التسلح حيث تغض البصر عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وتثير جدلا كبيرا أمام إعادة تجديد الجزائر لعتادها العسكري بعد جمود دام ثلاثين سنة في حين لا تثير الجدل ذاته أمام التسلح الموازي للجار المغربي الذي يستفيد من برامج التسليح الأمريكية. (1)

- الفضل في تدعيم تطبيق مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحل النزاعات الإقليمية التي همشت مبكرا من أشغال الشراكة خاصة منها النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وقضية الصحراء الغربية والتي تساند فيها أوروبا المغرب على حساب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مما يتسبب في إطالة النزاع بين الجزائر والمغرب الذي يشكل أحد أهم التهديدات بالنسبة لأمن الجزائر.

- ضعف الجهود الموجهة لمكافحة الإرهاب الذي يهدد منطقة المتوسط، وتحاشي طرح الإشكاليات الرئيسية التي تسمح بالتعاون على مواجهته.

- تهميش مناقشة مبدأ التدخل في شؤون الشريك الذي اتفق شركاء برشلونة على احترامه من أجل إحلال السلام في المتوسط الذي أصبح مسرحا لمناورات القوى الدولية عبر فزاعتي الإرهاب والديمقراطية اللتان سمحت لأوروبا بالتدخل في ليبيا في الوقت الذي كانتا تتفاوضان فيه على اتفاق شراكة أوروبومتوسطية.

- بالنسبة لإصلاح أساليب الحكم وتطبيق الديمقراطية لا يمكن أن يكون بشكل ميكانيكي وموحد على أية دولة أو أي مجتمع، لأنها مرحلة من مراحل التطور الطبيعي للمجتمع، وهي ليست وصفاً سياسية معزولة عن إطارها الاجتماعي والإقتصادي لأنها ستحدث حراكا مشوها وسطحيا إذا لم تفعل عناصر الإنتاج وتنظم بشكل يحتوي كل شرائح المجتمع من أجل إنتاج التناقضات الحقيقية والصحية في بناء الدولة المعاصرة وهي حقيقة تدركها أوروبا التي لم تصبح ديمقراطية بين ليلة وضحاها. (2)

(1) **délégation de l'union européenne en Algérie « Rapport annuel de la coopération**

**UE-Algérie 2011** ».op, cite, pp 76, 78.

(2) عبد النور خليفي، الشراكة الأوروبومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط. أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 106.



- تيسر الشراكة الأوروبية جزائرية في شقها السياسي احتكاك مؤسسات الإتحاد الأوروبي المباشر بالمجتمع المدني في الجزائر عبر تمويلها لبرامج ترقية ودعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وهو سبيل ملائم لإنعاش محاولات التغلغل والتحالف مع بعض الفئات لهز الإستقرار الداخلي في الجزائر مثل استعمال ورقة "الأقليات" العريضة على فرنسا التي تحتضن النشاطات الانفصالية لمنطقة القبائل<sup>(1)</sup>، والتي تلح تقارير الإتحاد الأوروبي على اعتبارهم أقليات تعاني من تمييز عنصري أو جهوي حيث تسمح لنا مقارنة برامج الشراكة الموجهة لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بتوجه واضح لمنطقة تيزي وزو وبجاية فيما يتعلق بهذا الشق حيث أدمجتا في برنامج خاص بهما، علما بأن باقي البرامج المدعومة للمجتمع المدني والتي استفادت منها ولايات أخرى في الجزائر مثل: الأغواط، بشار، برج بوعرييج، تدور حول حقوق المرأة في المساواة مع الرجل، حقوق الطفل، حقوق الشباب، مكافحة العنف في المدارس... إضافة إلى الإهتمام مؤخرا بالإضطرابات في الجنوب حول أزمة البطالة على أنها حركة أقليات والتي يمكنها أن تغدي نفس النوايا.<sup>(2)</sup>

من خلال تعامل أوروبا مع شركائها يبدو بأن تمسكها بإصلاح أنظمة الحكم وإرساء الديمقراطية فيها يتراجع بسهولة أمام حساباتها الإستراتيجية، حيث يظهر أنها لا تصنف الأنظمة السياسية لشركائها "التلاميذ" على أساس الممارسات الديمقراطية الفعلية ولا تهتم بانفتاح الأنظمة على شعوبها بقدر ما تهتم بانفتاحها على أوروبا وأحسن مثال على ذلك هي تونس التي وصفها الإتحاد الأوروبي بالتلميذ النجيب، رغم تقارير المنظمات الحقوقية على قائمة انتهاكات حقوق الإنسان في نظام بن علي، والذي أسقط لهذه الأسباب بالذات، كما أنها قد ترجع مصالحها الإقتصادية في الجزائر مقابل غض البصر على حقيقة الممارسات الديمقراطية فيها.

**ثانيا: على المستوى الإقتصادي والمالي:** مما يؤخذ على الشراكة في هذا المجال أن اختيار المشاريع يصدر دائما من الجانب الأوروبي الذي يبقى الطرف الآخر للشراكة في دور المتلقي السلبي لسياسته المتوسطة، والأخطر من ذلك أنه يتعود على هذا الدور فإذا تأملنا في المشاريع المقترحة التي نتوقع أن

<sup>(1)</sup> في إطار هذه النشاطات نذكر على سبيل المثال إعلان حركة فرحات مهني في باريس عن إنشاء "الحكومة المؤقتة لمنطقة القبائل في جوان 2010، ذكر في:

Kabylei : UN : gouvernemtnet provisoire à paris europed.

<sup>(2)</sup> Beatrice hibov « **le partenariat en réanimation bureaucratique**.critique internationale N°18. janvier 2003, p p 117-128.

تكون انعكاساتها إيجابية على الطرفين، رغم ذلك نجد أنها تخدم الطرف ذو النشاط الإقتصادي الأكثر كثافة لذلك يتجه أغلبها نحو تطوير وسائل النقل ومصادر الطاقة في المتوسط لخدمة الشريك الأكثر نشاطا وتقللا وهو أوروبا التي تسيطر على نصف واردات شركائها الجنوبيين كما رأينا ذلك فيما سبق، حيث لاحظنا بأن هذه المشاريع تستحوذ كذلك على حصة الأسد في التمويلات.

إن البرنامج الأورومتوسطي للإحصاء يعد من البرامج التي تخدم أولويات أوروبا في الإطلاع على المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لجيرانها لخدمة أمنها الشامل خاصة إذا تفحصنا المجالات الستة التي أعطيت لها الأولوية في إبداء الشفافية الإحصائية، والتي تضمنت مجال الهجرة، الطاقة، النقل، التجارة، ميزان المدفوعات الزراعية والإحصائيات الإجتماعية.<sup>(1)</sup>

كما أن حصته بقيت منخفضة أمام حصص المغرب وتونس على مدى برامج ميديا I وميديا II اللذان خصصا لها 49.5 مليون يورو مقابل 1.4 مليار للمغرب و87 مليون لتونس، علما بأن عدد سكان الجزائر يقارب 40 مليون نسمة، أكثر من المغرب ومن تونس، وهذا ما يوضح ميل أوروبا نحو تونس والمغرب على حساب الجزائر وهو يعكس ميولا سياسية واستراتيجية في المغرب العربي قد لا تخدم مصالح الجزائر.<sup>(2)</sup>

من بين الإنعكاسات السلبية ما تطرق إليه الدكتور سمير أمين من أن تحرير التبادلات التجارية التي تقترحها الشراكة الأورومتوسطية تعبر عن عولمة النيوليبرالية التي يكرسها النظام الإقتصادي الدولي ومؤسساته التي تهتم بتنمية دول المحيط بقدر ما تهتم بفتح أسواقها أمام تصدير منتجات المركز بشكل يعمق الفوارق بين الضفتين.

- من بين الإنعكاسات السلبية هو الخسارة التي شهدتها الخزينة العمومية الجزائرية من جراء تنفيذ برامج التخفيض الجمركي المنبثقة عن اتفاق الشراكة، علما بأن الجزائر كانت تتمتع قبل ذلك بحرية دخول الأسواق الأوروبية بالنسبة للسلع الصناعية أمام فرض رسوم جمركية على السلع الأوروبية عند استيرادها في الجزائري، مما يعني مبدئيا بأن تحرير التجارة لا يفيد الجزائر التي كانت تتمتع بهذا الحق من قبل ولكنه ينعش الصادرات الأوروبية نحو الجزائر بفضل هامش الربح الذي يحققه المستورد الجزائري لهذه

(1) Délégation de l'union européenne en Algérie « Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2011 ».op, cite, p 20.

(2) lebilon du programme MEDA, op, cite, p 2.

السلع التي لا يدفع فيها رسوما جمركية حيث أن إيرادات الجمارك قد خسرت سنة 2006 ما قيمته 30 مليار دج ثم 11 مليار دج في 2007.

- لم يحقق تنفيذ اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر ما كان منتظرا فيما يتعلق برفع نسبة الإستثمارات الأجنبية التي تعد من أحسن وأنجع السبل في رفع معدلات النمو والقضاء على البطالة، حيث بقيت الإستثمارات الأوروبية ضعيفة في الجزائر التي تحتل المرتبة الخامسة في مجموعة شركاء أوروبا بعد تركيا، إسرائيل، المغرب ومصر بقيمة استثمارات لم تتجاوز 8 مليار يورو بين 2003 و2006.<sup>(1)</sup>

- الإستثمارات الأوروبية بشكل خاص والأجنبية بشكل عام في الجزائر موجهة في معظمها إلى قطاع المحروقات ثم البنوك والخدمات، ترى بأن الدول المقدمة ومنها أوروبا تنظر إلى الجزائر على أنها دولة ريعية تصلح للإستهلاك أكثر من الإنتاج.<sup>(2)</sup>

- لم تسجل معطيات الديوان الوطني للإحصاء أي انخفاض في أسعار وسائل الإنتاج التي بقي منحناها مستقيما منذ 2005 مع ارتفاع طفيف فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وبالتالي لم نلاحظ أي انخفاض في أسعار المواد الإستهلاكية.

- تتطوي اتفاقات الشراكة التي وقعها الإتحاد الأوروبي مع شركائه ومنها الجزائر، على بعد مجحف حيث تم فتح أسواق الجزائر أمام السلع الصناعية الأوروبية وغلق أبواب أوروبا أمام السلع الزراعية التي أجل اتفاق الشراكة التفاوض حولها أي محاولة تطبيق منطقة للتبادل الحر للسلع الصناعية فقط أي على مقياس أوروبا التي تسعى لتصدير منتوجاتها الصناعية بدون أي حواجز في نفس الوقت الذي تحمي سلعها الزراعية من المنافسة التي تستطيع أن تمارسها سلع دول الجنوب على أسواقها بسبب أسعارها المنخفضة وجودتها البيولوجية.

#### • الإنعكاسات السلبية على المستوى الإجتماعي والثقافي:

رغم أن المواضيع المختارة لخدمة التنمية الإجتماعية حساسة واستراتيجية بالنسبة لرفع معدلات التنمية البشرية خاصة لدى شركاء جنوب المتوسط، إلا أن البرامج المقترحة لا يمكن أن تكون كافية لإحداث انعكاسات إيجابية محسوسة، لأن رفع مؤشر التنمية البشرية يعد خطابًا طموحًا لا يمكن تحقيقه عبر

<sup>(1)</sup> تمغارت اسمهان، مرجع سابق، ص 281.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص 283.

مجموعة من المشاريع المبعثرة والبطيئة التي لا تتعدى بعض الآثار الإيجابية، وإنما هو مرتبط بنجاح بعض المشاريع التنموية الاقتصادية التي توفر مناصب الشغل والمدخل الضرورية لرفع مستوى معيشة الفرد. (1)

- صعوبة الكشف عن حقيقة تحسن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر بسبب وقوعها تحت التضخيم الذي تضفيه عائدات البترول المرتفعة في مرحلة ما فوق 2008.
- التركيز بشكل كبير على مشكلة الهجرة بالنسبة للطرف الأوروبي، الذي يريد حماية نفسه من مواطني جنوب المتوسط خاصة منهم المغاربة، حيث يحرص الإتحاد الأوروبي على تضمين اتفاقيات الشراكة بالمادة المتعلقة باستعادة المهاجرين غير الشرعيين التي لم توقع عليها الجزائر إلى سنة 2012.
- أولت الشراكة الأوروبية أهمية كبيرة إلى ضرورة إدماج المرأة في الحياة المهنية، لكن لم تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع، حتى أنه في الجزائر أصبحت مشكلة إدماج الذكور في الحياة المهنية تطرح في الحقيقة بشكل أكثر حدة من مشكلة الإناث، بالدليل أن عدد الإناث في الجامعات يفوق عدد الذكور وأصبح هؤلاء يشكون من البطالة أمام الفرص المتاحة للإناث.
- لم ينجح نظام -ليسانس- ماستر-دكتوراه في الجزائر عكس أوروبا والولايات المتحدة لأنه منتج مستورد ومنفذ بدون دراسة مسبقة تهيئ له ظروف النجاح، وبدون متابعة تعدل أخطاء تنفيذه. (2)
- يؤدي تحرير التجارة وارتفاع مستوى الواردات إلى انعكاسات سلبية على المجتمع حيث أنه يتسبب في رفع ثقافة الإستهلاك لدى المواطن الجزائري في شكل غير متكافئ مع كمية العمل الذي يبذلها ومن ثم يحدث اختلاف في ثقافة المجتمع الذي تتراجع أخلاقه وتترايد آفاته.
- إن البرامج المطروحة في المجال الثقافي تتجاهل أسباب تباعد الشعوب، مركزة جهودها على البعد الستاتيكي للثقافة مثل الآثار والبنىات والأحياء، فلن يحتمل لها تحقيق الهدف الذي اتفق عليه شركاء المتوسط والمتمثل في تقريب شعوب الضفتين ومحو أحقادهما، كما أن مؤسسة أناليد لتقريب الثقافات معنية بنفس المنطق إذا أرادت بلوغ ذات الهدف.

(1) <http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating> countries impact Algéria, pdf visite le 30 avril 2017.

(2) Zineddine Berrouch et youcef Berkare »la mise en place du système LMD en Algérie : entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrain, Revue des science Economiques et de Gestion. N :7, 2007, p 11.

- إلى جانب هذا يجب النظر إلى بعد آخر في قراءة برامج الشراكة التي تركز في عملية الاتصال والتبادل إلى بعض الشرائح الحساسة من المجتمع خاصة منها الشباب الذين تعبر عنهم الأدبيات الأوروبية بأنه أداة الشراكة المستقبلية، فهذه الشريحة تدخل في حوار ثقافي لا متكافئ خاصة مع انبهار شبابجنوب المتوسط أمام بريق الثقافة الغربية، مما يؤدي إلى الإبتلاع الثقافي أكثر منه إلى الحوار والتبادل وهو شيء تدركه أوروبا وربما تسعى إليه للقضاء على ثقافة هي مقتنعة بتخلفها أو بخطورتها.<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup>تمغارت اسمهان، مرجع سابق، ص 293.

**خلاصة الفصل:**

لقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوربي مراعاة خصوصياتها الإقتصادية والجيواستراتيجية والسياسية، لكن الواقع يظهر لنا أن الدول الأوربية كانت تهتم لمصالحها السياسية والإقتصادية، تملي قوانينها وشروطها وفق ما يخدم مصالحها، فكانت تنفرد بتشخيص التهديدات التي رتبها بمعزل عن شركائها، بدون إعطاء أي أهمية لبلد بحجم قارة، بل أحيانا كانت الدول الأوربية تفضل تونس والمغرب على الجزائر بسبب مواقفها ومبادئها التاريخية.

الخلافة

### خاتمة:

يعبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية عن عمق الرؤية الأوروبية وإدراكها المبكر للتأثيرات المحتملة لهشاشة البنية السياسية الإقتصادية والأمنية لدول الضفة الجنوبية، ومن ثمة فقد عملت على وضع استراتيجية مسبقة تمكنها من احتواء مستجدات المنطقة والتأثيرات السلبية القادمة من جنوب المتوسط، وفق ما يخدم مشاريعها المستقبلية الساعية إلى تجسيد طموح الوحدة الأوروبية وجعل الفضاء الأوروبي المتوسطي مجال حيوي أوروبي بامتياز، ومنه يتطلع الإتحاد الأوروبي إلى آفاق أوسع من مجرد شراكة مع دول الضفة الجنوبية، هذه الشراكة ما هي إلا استراتيجية مساعدة لبلوغ تلك الأهداف بأقل وأيسر التكاليف.

أما الشريك المقابل في الضفة الجنوبية، فإن حصيلته من الشراكة لحد الآن لم تكن في مستوى تطلعات دول وشعوب المنطقة بفعل السياسات الخاطئة المنتهجة من طرف أنظمة الحكم، والتقلبات المزاجية للحكام التي أدت في النهاية إلى إهدار إمكانيات وطاقت شعوب المنطقة نتيجة قصور الرؤية ومحدودية الإدراك.

فإن الحصيلة غير مقنعة على حد ما ورد في العديد من تصريحات القادة السياسيين، كان من أهم التصريحات هو تصريح رئيس الحكومة السابق عبد العزيز بلخادم، حيث أشار في تدخل له عبر القناة الجزائرية وصرح بالحرف الواحد "إن الشراكة الأوروجزائرية في واقعها كانت غنية، لكن مع الأسف تطبيقاتها الميدانية كانت شحيحة، إنها في الحقيقة لم تتوصل الشراكة إلى تقليص الفوارق الموجودة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ولا إلى دعم النمو ولا إلى الحد من البطالة، حيث أكد العديد من الخبراء والمحللين أنها إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه، فإن معاناة الشعب ستزيد، وتزداد حدة الهجرة السرية، التي تأخذ أبعاد خطيرة في الآونة الأخيرة بسبب الغلاء في الأسعار في المواد الغذائية وعوالم اجتماعية أخرى، وهو ما حدث ولا زال حتى وقتنا الراهن، ففي الوقت الذي كنا ننتظر من هذه الشركات انخفاض في أسعار المواد والسلع الإستهلاكية جراء التفكيك الجمركي، وإذا به يحدث العكس بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الإستهلاكية في الأسواق الدولية منها القمح، الحليب... الخ موازاة ذلك لا يوجد دعم الدولة في السلع الأخرى مما أدى إلى إرهاب كاهل المواطن الجزائري.



فيما تتطلع الأجيال الحالية إلى أفاق أوسع للإستفادة من هذا الفضاء الإقتصادي والسياسي المفتوح على الطاقات والإبداع والأفكار الخلاقة، وبالنسبة لبلد مثل الجزائر وما يحتويه من عوامل النجاح والتقدم على كل الجبهات، وجب عليه السعي للحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي ومراعاة خصوصياتها الإقتصادية والجيواستراتيجية والسياسية، كما أن على الجزائر أن تحسن من هيكلها وقوانينها، لخلق جو ملائم للإستثمارات في كل الميادين على غرار ما فعلته تركيا ودول أخرى أقل شأن من الجزائر.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- براهيم عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 2- سميح مسعود برقايوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، 1988.
- 3- سمير أمين وآخرون، العلاقات الأوروبية العربية. مركز البحوث العربية والإفريقية، د.ب.ن، د.س.ن.
- 4- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 5- عبد الفتاح رشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 1998.
- 6- فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين. إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- 7- محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- 8- مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 9- مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية: توقعات وتجارب. دار الكنوز الأدبية، لبنان، 2000.

2- الدراسات غير المنشورة:

- 10- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

- 11- برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، فيفري 2009.
- 12- بولعل محمد، الآثار الاقتصادية لإنضمام الدول المغربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- 13- تامغارت اسمهان، الجزائر في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي 1992. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- 14- خلفه نصير، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغربية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011-2012.
- 15- خوشان ليلية، شرايطية فايزة، الهجرة غير الشرعية في المتوسط ومقاربات التعامل معها. مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة جيجل، 2012-2013.
- 16- خير الدين العايب، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1994-1995.
- 17- خير الدين العايب، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة حوض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، د.س.ن.
- 18- زكري مريم، البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغربية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 19- عابد أمين، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004.
- 20- عبد النور خليفي، الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط 1995-2009. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي وإداري 2010-2011.
- 21- فلاح صباح، دور الشراكة الأورومتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- 22- ميموني سمير، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات والواقع. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005-2006.

- 23- هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
- 3- المجالات والمقالات:
- 24- آر-كيه رامزاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، إطار برشلونة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22.
- 25- أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الإجتماعية والإقتصادية. المستقبل العربي، السنة 2، العدد 7، ماي 1979.
- 26- البحار والمحيطات، سلسلة كتاب المعرفة. جنيف، نشر، شركة تزد كيسم، د ت ن.
- 27- بشارة خضر، الشراكة الأوروبية المتوسطية، دراسات دولية عدد 57 ديسمبر 1995.
- 28- الشادلي العياري، إعلان برشلونة، تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 5، 1996.
- 29- عامر لطفي، الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطار برشلونة. قضايا إستراتيجية، السنة 2، العدد 1997، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.
- 30- عبد العالي حور، حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 143.
- 31- عبد الله بن عبيدة، الشراكة الأوروبية الجزائرية. الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأورومتوسطية، الجزائر، جوان 2006.
- 32- عبد الناصر نزال العبادي، الشراكة العربية الأوروبية وضرورات التكامل العربي. مؤتمر حول الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة حلوان، ماي 2000.
- 33- محمد أزهر سعيد السماك، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله. المستقبل العربي السنة 15، العدد 162، أوت 1992.
- 34- محمد علي ناصر، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية، شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996.

- 35- المرسوم الرئاسي 05-199، الموافق لـ 27 أبريل 2005 المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادر في أبريل 2005.
- 36- نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
- 37- هاني الشميطلي، تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
- 38- هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية مالها وما عليها، ببليسيديس 2001 publisud.
- 4- النصوص القانونية:
- 39- المرسوم الرئاسي 05-199، الموافق لـ 27 أبريل 2005 المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادر في أبريل 2005.
- المواقع الإلكترونية:
- 40- أبو عامر محمد سعد، البناء المؤسس للإتحاد الأوروبي من موقع مؤسسة الأهرام: <http://www.digitl.hram.org/articles.aspx?serial=21994Reid=2>، تاريخ الإطلاع: 24 أبريل 2017.
- 41- السياسية الأوروبية للجوار: <http://www.euromedrights.net>
- 42- أحمد اسماعيل قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب: <http://www.qiraatafrican.comniew/?p=510>، تاريخ الإطلاع: 02-03-2017.
- 43- <http://geocconfluenless-ens-ishfr...et p...//meditmeditdoc2.html>.
- تاريخ الإطلاع: 17 أبريل 2017.
- 44- [www.Femise-org](http://www.Femise-org).
- 45- [www.find med stat-final from.org](http://www.find med stat-final from.org).

- 46- [www.mincommerce-gov.dz](http://www.mincommerce-gov.dz).
- 47- <http://eaca.ec.europa.eu/tempus/participating> countries impact/Algeria.

• المراجع باللغة الأجنبية:

**1- Les livres :**

- 48- Nedjah ,les relation euro Algériennes de la coopération au partenariat .
- 49- Cécilcostesec, François lerin, les relations intentionnelles entre l'union européenne et la zone méditerrané options méditerranéennes.ser A.N 52, 2003.

**2-les journaux les magazine et les articles**

- 50- du sommet Conciel of europe, Barcelona declaration 1995.
- 51- Conclusion européen de Lisbonne 26-27 juin 1992 embassa de l'Algérie. Bruxelles, mission auprès des communautés européennes déclaration et préolution de l'union Européenne sur l'Algérie.
- 52- Communion de la commission au conseil et au parlement Européenne Ren For cement de la politique Européennes de voisinage communautés européennes.Bruxelles.
- 53- Délégation de l'union européenne en Algérie « supplément 50 em anniversaire de l'indépendance » Alger.D.E.U.A.2012.
- 54- Partenariat euromed, Algérie, document de stratégie 2002-2006. programme indicatif national.
- 55- Ghania ou Kazi, Algérie-union européenne, les dessous d'un accord. le quotidien d'oran, 9 décembre 2001.
- 56- Discour de nicolassarkouziatoulon. le 27 Février 2007 sur : [http sites-uniporvence.F.R/ ver onis/discours 2007 transaiphp ? n=sarkozi/](http://sites-uniporvence.F.R/veronis/discours2007transaiphp?n=sarkozi/).
- 57- Quelle union pour quelle méditerranée ? ».Etude Géopolitique novembre 2008 paris, observation d'étude politique.
- 58- Faycalmetaoui « lesalgériens ont voulu verndre la soupe plus chere ». elwatan8 juillet 2008.
- 59- Délégation de l'union européenne en Algérie « Rapport annuel de la coopération UE Algérie 2011.
- 60- Mission d'observation des élections législatives en Algérie Renue de la délégation de l'union européenne (U.E) en Algérie.
- 61- Amine ait chaalal « le partenariat euro, méditerranéen discausappres- quelle bilam politique ? ».géostratégiques n8 du 20 juillet 2005.

- 62- Beatrice hibou « **le partenariat en Réanimation bureaucratique.** critique internationale N 18, janvier 2003.
- 63- ZineddineBerrouh et youcefberkare« **la mise en place du système LMD en Algérie entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrian** Revue des science Economique et de Gestion. N 7, 2007.



# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	مقدمة
	<b>الفصل الأول: التطور التاريخي للشراكة الأورومتوسطية</b>
6	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط
6	المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط
6	أولاً: الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط
8	ثانياً: الخصائص السياسية والإستراتيجية للدول المتوسطية
9	المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للبحر الأبيض المتوسط
11	المبحث الثاني: الأسس العامة للشراكة الأورومتوسطية
11	المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية
11	أولاً: تعريف الشراكة
12	ثانياً: خصائص الشراكة
13	ثالثاً: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية
13	المطلب الثاني: الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية
16	المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية
19	المبحث الثالث: مراحل ومسار العلاقات الأورومتوسطية
20	المطلب الأول: مراحل التعاون الأورومتوسطي قبل مؤتمر برشلونة
20	أولاً: السياسة المتوسطية للمجموعة الإقتصادية الأوروبية (1969-1973)
20	ثانياً: السياسة الشاملة المتوسطية (1976-1987)
21	ثالثاً: السياسة المتوسطية المتجددة (1988-1995)
22	المطلب الثاني: ميكانيزمات وآليات التعاون الأورومتوسطي قبل مؤتمر برشلونة
22	أولاً: الحوار العربي الأوروبي (1973-1993)
23	ثانياً: ندوة الأمن والتعاون في المتوسط
23	ثالثاً: حوار خمسة + خمسة (5+5)
24	رابعاً: المنتدى المتوسطي
24	المطلب الثالث: إعلان برشلونة كقاعدة للعلاقات الأورومتوسطية

25	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: محاور ومجالات الشراكة الأوروبية المتوسطية</b>	
28	المبحث الأول: المحور السياسي والأمني
29	أولاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان
30	ثانياً: التسوية السلمية للصراعات والنزاعات
31	ثالثاً: مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة
34	رابعاً: السياسة الأوروبية كسبيل للتعامل مع التهديدات المتوسطية
37	المبحث الثاني: المحور الإقتصادي والمالي
37	المطلب الأول: منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية
40	المطلب الثاني: التعاون الإقتصادي والمالي
46	المبحث الثالث: المحور الإجتماعي والثقافي
47	المطلب الأول: الهجرة
50	المطلب الثاني: المجال الثقافي والحضاري
52	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية الجزائرية</b>	
54	المبحث الأول: مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية
54	المطلب الأول: من برشلونة إلى توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية
58	المطلب الثاني: الجزائر ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط
63	المبحث الثاني: مجالات وأبعاد الشراكة الأوروبية الجزائرية
63	المطلب الأول: المجال السياسي والأمني
69	المطلب الثاني: البعد الإقتصادي والمالي
72	المطلب الثالث: البعد الإجتماعي والثقافي
76	المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية على الجزائر
76	المطلب الأول: الإنعكاسات الإيجابية
80	المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية
80	أولاً: على المستوى الأمني والسياسي
82	ثانياً: على المستوى الإقتصادي والمالي
84	ثالثاً: على المستوى الإجتماعي والثقافي

87	خلاصة الفصل
89	خاتمة
92	قائمة المراجع
99	فهرس المحتويات